

تعظيم السلف للنص الشرعي:

أسبابه، مظاهره، آثاره

دراسة عقدية

**The righteous forefathers'
aggrandizement of the religious
texts: Its causes,
reasons and effects
a doctrinal study
A belief research**

د/ علي بن عبدالرحمن القرعاوي

الأستاذ المشارك بقسم العقيدة والمذاهب

المعاصرة

كلية الشريعة - جامعة القصيم

Dr. Ali Bin Abdul-Rahman AlQar'awi

Associate Professor, Department of Belief and

Contemporary Doctrines

College of Sharia, AlQassim University

ملخص البحث

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد؛

فإن هذا البحث الذي بعنوان: «تعظيم السلف للنص الشرعي: أسبابه، مظاهره، آثاره» يحتوي على: أهم سمات السلف الصالح تعظيم النص الشرعي كتاباً وسنة؛ ولقد كان التسليم للنص منهجاً مُطرداً في حياة الصدر الأول، وتأكّدت الحاجة إليه بعد ظهور الفرق والطوائف التي انحرفت عن هدي النبوة، وبعد انتشار الشبهات حين ترجمت كتب الفلاسفة وتداولها الناس؛ والتي تُقدّم العقل وتعتمد الرأي، وهذه أحداث فتناً عظيمة امتحن فيها أئمة أهل السنة، ومن وأسباب تعظيمهم للنص الشرعي:

- تعظيمهم للمتكلم به؛ رب العالمين سبحانه وتعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم.
- توقيهم لصحابة الرسول صلى الله عليه وسلم خاصة السابقين منهم الذين هم أبعد الناس عن مخالفة النص الشرعي، ونصحاً للأمة.
- ومن مظاهر ذلك التعظيم:
- عدم التقدم بين يدي الله ورسوله فلا يخالفون كتاباً ولا سنة ولا يقدمون آراءهم وأهواءهم على القرآن والسنة.
- إيمانهم بما جاء فيه من آيات القرآنية وأحاديث نبوية صحيحة ويعملون بأحكامها.
- إجراؤهم نصوص القرآن والسنة على ظاهرها.
- يقدمون النص على العقل والهوى.
- ولقد نتج عن تعظيم السلف للنص الشرعي آثار عظيمة وجليلة أهمها من يلي:
- وفقهم الله تعالى للوقوف على مراد الله ورسوله؛ وذلك بفهمهم للنص الشرعي على وجهه الصحيح.
- وفقهم الله سبحانه وتعالى للمعتقد الصحيح.
- عدم اختلافهم في مصادر التلقي، ومنهج الاستدلال.

Thesis Abstract

One of the most important attributes of the righteous forefathers is the aggrandizement of

The righteous forefathers' aggrandizement of the religious texts: Its causes, reasons and effects was a steady approach in the life of the first believers, and the need for that approach was confirmed after the emergence of sects and groups that deviated from the guidance of the prophecy, and after the spread of misconceptions when the books of philosophers were translated and circulated among the people, as they prioritized reasoning and adopted the opinion, and this caused great turmoil in which the Sunni imams were tested. The reasons for their veneration of the legal text are as follows:

- Their praise for the speakers of these texts; Allah, The Lord of the world, glorified and exalted be he, and his messenger, all prayers and blessings of Allah be upon him.

- Their reverence for the Companions of the Prophet, peace be upon him, especially the former of them who are far from violating the religious text.

A manifestation of that veneration:

- They did not contradict the texts in the Qur'an or Sunnah and did not prioritize their opinions and whims over the Qur'an and Sunnah.

- Their faith in the Quranic verses and approved prophetic hadiths and following their provisions.

- They conducted the texts of the Qur'an and Sunnah as they are.

- They presented the texts on the mind and whim.

The righteous forefathers' reverence of the religious texts has resulted in great and significant effects, the most important of which are the following:

- Allah The Almighty helped them to acknowledge what him and his messenger wanted; through their proper understanding of the religious texts.

- Allah The Almighty helped them to reach the right belief.

- They did not differ in the sources of receipt or the approach of inference.

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وبعد:

فإن من أهم سمات السلف الصالح؛ تعظيمهم للنص الشرعي كتاباً وسنة وعدم تقدمهم بين يدي الله ورسوله، والإذعان والتسليم لنصوص الوحيين؛ الأمر الذي أدى بهم أن يقفوا عند العلم والفهم الصحيح في كثير من مواقفهم وفتاويهم واختلافهم؛ وهذا يرجع إلى تعظيم الله تعالى وتعظيم رسوله صلى الله عليه وسلم.

لقد كان التسليم للنص منهجاً مُطرداً في حياة الصدر الأول، وتأكدت الحاجة إليه بعد ظهور الفرق والطوائف التي انحرفت عن هدي النبوة، بعد انتشار الشبهات وذلك حين ترجمت كتب الفلاسفة وتداولها الناس؛ والتي تُقدم العقل وتعتمد الرأي، وهذه أحدث فتناً عظيمة امتحن فيها أئمة أهل السنة.

وفي هذا الزمن الذي فُتح العالم بعضه على بعض، وصرح دعاة أهل الكلام والنظر بآرائهم؛ يتأكد إحياء هذا المنهج السليم، والمعتقد الصحيح لتحسين الناشئة وطلاب العلم؛ وذلك بتجلية منهج السلف علماً وعملاً، وإبراز نماذج عملية وقافة عند النص، واعتماد فهم السلف؛ حتى لا يتغير مفهوم الدين ويُعاد فهم النص عبر قواعد كلامية وفلسفية، ولإظهار هذا المنهج رغبت في كتابة هذا البحث وجعلته بعنوان: تعظيم السلف للنص الشرعي دراسة عقدية.

أهمية الموضوع:

تظهر أهمية هذا الموضوع من جهة؛ أن الدليل النقلي (الكتاب والسنة) يعتبر خصيصة تميّز بها الأمة الإسلامية، ميّزهم الله سبحانه وتعالى بها حفظاً ودرسا وتفهماً، فعلى النص الشرعي بُنيت أصول الدين الإسلامي قبل فروعها، ومنها تبلورت حياة المسلم وعلاقاته بربه وبأمثاله من البشر وأصلحت نظرته للكون والحياة؛ ولذا كان النص الشرعي له مكانته ومنزلته في نفوس المسلمين، فقد أولاه النبي والصحابة والسلف أبلغ الاهتمام، وذلك أن من تمام عبودية الخلق لربهم - عز وجل - تعظيمهم للوحيين: الكتاب والسنة؛ إذ عليهما مدار التكليف، وهما مصدر التشريع، وحصول خلل في تعظيمهما يُورث قصوراً في اتباعهما، وانحرافاً عن تحقيق مقاصدهما.

سبب اختياره: من أسباب اختيار هذا الموضوع ما نراه اليوم من تكالب الآراء وتعدد السبل للتزهد في النص الشرعي والخط من قيمته؛ ضمن حملة منظمة يقصد منها تشويه صورة الإسلام؛ من أجل صد الناس عنه؛ الأمر الذي يتطلب من الباحثين بيان مكانة النص الشرعي وتعظيم السلف له.

الدراسات السابقة: هناك أبحاث عدة تناولت موضوع تعظيم النص الشرعي في الجملة منها: تعظيم النص الشرعي عند السلف أقول ومواقف للدكتور عمر المقبل، وتعظيم النص الشرعي مكانته ومعالمه للدكتور حسن عبد الحميد بخاري، وتعظيم النص الشرعي المعالم والمآلات قراءة في هدي سلف الأمة للأستاذ الدكتور عبدالعزيز العويد، وتعظيم النصوص الشرعية د. أحمد الوئيس. والفرق بين هذه الأبحاث وهذا البحث؛ هو أنها لم تتناول الأسباب والمظاهر والآثار على نحو ما في هذا البحث، واقتصرت على تعظيم النص عند السلف فقط، ويضاف أيضاً أن هذه الدراسة دراسة عقدية؛ ولذلك فإن فكرة هذا البحث لا تتقاطع مع ما تناولته هذه الأبحاث.

منهج البحث: لقد سلكت في جمع مادة هذا البحث؛ المنهج الوصفي التحليلي؛ الذي يقوم على عرض مظاهر تعظيم السلف للنص الشرعي مع محاولة تحليل تلك النصوص للسلف وتبوع مواقفهم والاستشهاد بها سواء في التفسير أو الشرح أو الاستدلال أو الاستئناس.

أهداف البحث:

- من أهم الأهداف التي يسعى البحث إلى تحقيقها:
- الوقوف على تعظيم السلف للنص الشرعي.
- معرفة الجهود التي بذلها السلف لتعظيم النص الشرعي.
- معرفة الأسباب التي دفعت السلف إلى تعظيم النص الشرعي.
- معرفة الآثار العظيمة التي ترتبت على تعظيم السلف للنص الشرعي.

خطة البحث:

قد جعلت هذا البحث في مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة.

المقدمة: وتشمل: أهمية الموضوع، أسباب اختياره، أهداف البحث.

التمهيد: ويشتمل على أمرين:

- أولاً: التعريف بكلمات العنوان: (تعظيم)، (السلف)، (النص الشرعي).
- ثانياً: الجهود التي بذلها السلف لتعظيم النص.

المبحث الأول: أسباب تعظيم السلف للنص الشرعي، وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: تعظيم المتكلم به.
- المطلب الثاني: الإذعان للأمر الشرعي والتسليم له.
- المطلب الثالث: إدراك آثار عدم توقير النص.

المبحث الثاني: مظاهر تعظيم السلف للنص الشرعي، وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأول: عدم التقدم بين يدي الله ورسوله.
 - المطلب الثاني: العمل بالنص.
 - المطلب الثالث: إجراء النص على ظاهره.
 - المطلب الرابع: عدم معارضة النص بالعقل والهوى.
- المبحث الثالث: آثار تعظيم السلف للنص الشرعي؛ خمسة مطالب:

- المطلب الأول: التوفيق لمراد الله ورسوله.
- المطلب الثاني: فهم النص على وجهه.
- المطلب الثالث: التوفيق إلى اتباع المعتقد الحق.
- المطلب الرابع: وحدة مصدر التلقي.
- المطلب الخامس: وحدة منهج الاستدلال.

الخاتمة وتشمل أهم النتائج.

تمهيد

ويشتمل على أمرين:

الأمر الأول: التعريف بكلمات العنوان: (تعظيم)، (السلف)، (النص الشرعي).

المراد بالتعظيم: التعظيم في اللغة والاصطلاح:

التعظيم لغة: التبجيل: يقال لفلان عظمة عند الناس: أي حرمة يعظم لها^(١)، ولفظ (التعظيم) لم يرد في خطاب الشارع كما ورد لفظ (التعزير) و(التوقير) لكن العلماء استعملوه في كلامهم عند هذه المسألة وذلك لقربه في المعنى إلى ذهن السامع، ولتأديته للمعنى المراد من لفظتي (التعزير) و(التوقير) وهذه الألفاظ مقاربة في المعنى للفظ التعظيم في ذهن السامع، حيث إنها تؤدي نفس المعنى المراد من لفظتي: التعزير والتوقير^(٢).

وقد جاء في السنة قول النبي صلى الله عليه وسلم للأعرابي: ويحك أتدري ما الله؟ إن شأن الله أعظم من ذلك، إنه لا يستشفع بالله على أحد من خلقه^(٣).
المراد بالسلف:

معنى السلف لغة: قال ابن فارس: سلف، السين واللام والفاء، أصل يدل على تقدم وسبق، ومن ذلك السلف الذين مضوا والقوم السلاف: المتقدمون^(٤)، وفي اللسان: السلف: جمع سالف على وزن حارس وحرس، وخادم وخدم، والسالف المتقدم، والسلف... الجماعة المتقدمون^(٥)، وقال في العباب الزاخر: «وسلف يسلف سلفاً - بالتحريك - مثال طلب يطلب طلباً: أي مضى، قال الله تعالى: [أَفَلَهُ مَا سَلَفَ] سورة البقرة: (٢٧٥)، والقوم السلاف: المتقدمون، وسلف الرجل: أبائوه المتقدمون، والجمع أسلاف وسلاف^(٦)».

أما السلف في الاصطلاح الشرعي: فيطلق لفظ (السلف) على الصحابة رضي الله عنهم والتابعين لهم بإحسان

(١) انظر: لسان العرب، لابن منظور، (١٢/٤١٠-٤١١)، ط ٣، دار صادر - بيروت، ١٤١٤هـ.

(٢) انظر: حقوق النبي صلى الله عليه وسلم على أمته، لمحمد خليفة التميمي ٢/٤٢٢، ط ١، مكتبة أضواء السلف، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

(٣) رواه أبو داود (٢/٢٧٦).

(٤) معجم مقاييس اللغة: ٣/٩٥.

(٥) لسان العرب: ٩/١٥٨.

(٦) العباب الزاخر واللباب الفاخر: للحسن بن محمد الصفاني، ص ٢٨٨، ٢٨٩، حرف الفاء، مادة: «سلف»، ط. دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨١م.

وتابعيهم، وأئمة الإسلام العدول ممن اتفقت الأمة على إمامتهم وعظم شأنهم في الدين وتلقى المسلمون كلامهم خلفاً عن سلف بالقبول دون من رمي ببدعة؛ كالخوارج والرافضة، والناصبية، والقدرية، والمرجئة، والأشعرية، والمعتزلة، والجهمية، ونحوهم.. ومذهب السلف هو طريقهم في الاعتقاد المنسوب إليهم^(١).

هذا هو الصحيح المشهور الذي عليه جمهور أهل السنة من أن المقصود بالسلف الصالح هم القرون الثلاثة المفضلة الذين شهد لهم النبي صلى الله عليه وسلم بالخيرية، حيث قال: خير القرون القرن الذي بعثت فيهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم^(٢)، فالسلف الصالح هم الصحابة والتابعون وتابعو التابعين، وكل من سلك سبيلهم وسار على نهجهم فهو سلفي نسبة إليهم^(٣). ومصطلح أهل السنة والجماعة، وأهل الحديث، والطائفة المنصورة؛ كلها مرادفات لمصطلح السلف الصالح.

المراد بالنص الشرعي:

النص لغة: جاء في معجم مقاييس اللغة: النون والصاد أصل صحيح يدل على رفع وارتفاع وانتهاء في الشيء... ونصبت الرجل: استقصيت مسأله عن الشيء حتى تستخرج ما عنده. وهو القياس، لأنك تبتغي بلوغ النهاية^(٤).

ويقول ابن منظور: النص: رفعك الشيء، ومنه نص الحديث بنصه، أي رفعه، وكل ما ظهر فهو نص، وأصل النص أقصى الشيء وغايته^(٥).

وأما المراد بالنص الشرعي في الاصطلاح: فيطلق ويراد به عدة معان، منها: هو خطاب الشارع؛ وهو آيات الكتاب العزيز والأحاديث النبوية الصحيحة الثابتة...^(٦). أو هو:

-
- (١) لوامع الأنوار للسفاريني ٢٠ / ١، والأسئلة والأجوبة الأصولية لمحمد عبدالعزيز السلطان، ص ١١، ١٢.
 (٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٥ / ٢٥٩ برقم ٢٦٥٢)، ومسلم في صحيحه (٤ / ١٩٦٢ برقم ٢٥٣٣) بطرق متعددة وألفاظ مختلفة.
 (٣) انظر: معتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات، ص ٩٢-٩٤، ط ١. أضواء السلف، الرياض، ١٤١٩-١٩٩٩ م.
 (٤) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس، ج ٥، ص ٣٥٧، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٩٧٩ م.
 (٥) انظر: لسان العرب، لابن منظور، ١٢ / ٤٥٩، مادة (فهم).
 (٦) انظر: موسوعة القواعد الفقهية، محمد صدقي بن أحمد بن محمد آل بورنو أبو الحارث الغزي، ج ٨، ص ٩١٣، ط ١. مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، سنة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

كل ملفوظ مفهوم المعنى من الكتاب والسنة، سواء كان ظاهراً أو نصاً أو مفسراً أو حقيقة أو مجازاً أو عاماً أو خاصاً، اعتباراً منهم للغالب لأن عامة ما ورد من صاحب الشرع نصوص^(١).
أو هو عبارة عن: مجرد لفظ الكتاب والسنة، فيقال الدليل إما نص أو معقول، وهو اصطلاح الجدليين، يقولون هذه المسألة يتمسك فيها بالنص، وهذه بالمعنى والقياس^(٢).
والقاسم المشترك بين كل هذه التعاريف: هو نصوص الكتاب والسنة، فالمراد بالنص الشرعي اصطلاحاً: هو: الكلام الصادر من المشرع، وينحصر في نصوص الكتاب والسنة، وهو المراد في هذا البحث، عند إطلاق لفظ: النص الشرعي، ولفظ الشرعي، قيد يجعل النص خاص بما يرد عن المشرع.
يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (ولفظ النص يراد به تارة ألفاظ الكتاب والسنة، سواء كان اللفظ دلالة قطعية أو ظاهرة، وهذا هو المراد من قول من قال: النصوص تتناول أفعال المكلفين)^(٣).
ومعنى تعظيم نصوص الكتاب والسنة هو: التعظيم العملي المتمثل في احترام النص الشرعي، والوقوف عند مقتضاه، وعدم التقدم بين يديه بقول أو فعل، وقد كانت حياة سلفنا الصالح تعظيماً عملياً للنص الشرعي، وتوقيراً صادقاً بتحكيمة في شتى جوانب الحياة.
إن السلف الصالح كانوا يوقرونها ويجلوونها ويقدمونها على كل موروث سابق ولاحق كما أنهم يقدمونها على عقولهم إذا توهموا معارضة العقل لها ويعلمون أن العقل الصريح الخالي من الشبهات والشهوات لا يمكن أن يعارض نقلاً صحيحاً من الكتاب والسنة^(٤).
الأمر الثاني: الجهود التي بذلها السلف لتعظيم النص:
حرص السلف الصالح على بذل كل ما يمكن تقديمه لتعظيم النص الشرعي، وذلك من خلال عدة أمور أهمها:

١- جمع وحفظ الكتاب والسنة، فصارت كتابة القرآن في عهد النبوة منوطة بعشرين صحابياً

(١) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، عبد العزيز بن أحمد، علاء الدين البخاري، ج ١، ص ٦٧، ط. دار الكتاب الإسلامي، بدون.

(٢) الفتاوى الكبرى، ج ١، ص ١٥٨، ط ١. دار الكتب العلمية، سنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٩٤ م.

(٣) مجموع الفتاوى، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ط، مجمع الملك فهد، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م، ٢٨٨ / ١٩.

(٤) انظر: تعظيم النص الشرعي - مكانته ومعالمه، د. حسن بن عبد الحميد بخاري، ص ٢١، الناشر: مركز إحسان لدراسات السنة النبوية - جدة، سنة الطبع: ١٤٣٨ - ٢٠١٧ م.

أو يزيدون، أما في مجال السنة النبوية فقد حفظها الصحابة رضي الله عنهم من فمه الطاهر مشافهة منه صلى الله عليه وسلم، فكان أول جمع للسنة في عهد الخليفة الصالح عمر بن عبد العزيز، فقد أرسل إلى أبي بكر بن حزم عامله وقاضيه طالباً منه جمع أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال في كتابه: (انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبه، فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء ولا تقبل إلا حديث النبي صلى الله عليه وسلم ولتفشوا العلم ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سرّاً)^(١).

٢- العناية بتفسير الكتاب وشرح السنة بفهم كلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم، وبيان مراد الله من كلامه في بيان النبي صلى الله عليه وسلم لكلام الله تعالى ابتداءً منه، أو بسؤال أصحابه رضوان الله عليهم له فيما يشكل عليهم من معاني الآيات، وكان منهج الصحابة الجمع بين حفظ آيات القرآن وفهم أحكامه، فجمعوا بين قراءته وربما حفظه والعلم به والعمل به، ولهذا قالوا: كنا إذا تعلمنا من النبي صلى الله عليه وسلم عشر آيات من القرآن لم نتعلم من العشر الذي نزلت بعدها حتى نعلم ما فيه، قيل لشريك: من العمل؟ قال نعم^(٢). وقد صحّ عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت لا تسمع شيئاً لا تعرفه إلا راجعت فيه حتى تعرفه^(٣)، وقال ابن مسعود رضي الله عنه: (والله الذي لا إله إلا هو ما أنزلت سورة من كتاب الله إلا أنا أعلم أين أنزلت، ولا أنزلت آية في كتاب الله إلا أنا أعلم فيمن أنزلت، ولو أعلم أحداً أعلم مني بكتاب الله تبلغه الإبل لركبت إليه)^(٤). ويدخل في الأمر أيضاً: جهود العلماء في وضع القواعد الشرعية المنظمة لفهم النص الشرعي، كالقواعد التأصيلية لفهم الوحيين فقد وضع علماء التفسير علم قواعد التفسير، كما وصفها ابن تيمية بقوله: (قواعد كلية تعين على فهم القرآن ومعرفة تفسيره ومعانيه والتمييز في منقول ذلك ومعقوله بين الحق وأنواع الأباطيل أو التنبيه على الدليل الفاصل بين الأقاويل)^(٥).

(١) رواه البخاري معلقاً - كتاب العلم - باب: كيف يقبض العلم ٣١/١، وقد وصله ابن حجر في تغليق التعليق ٨٨/٢، ومالك في الموطأ - كتاب أبواب السير - باب اكتتاب العلم ٣٣/١ (ح ٩٣٦).

(٢) رواه الحاكم في المستدرک - كتاب فضائل القرآن: ١/٧٤٣ ح (٢٠٤٧) وقال هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(٣) رواه البخاري في كتاب العلم، باب: مَنْ سَمِعَ شَيْئاً فَلَمْ يَفْهَمْهُ فَرَجَعَ فِيهِ حَتَّى يَعْرِفَهُ، برقم ١٠٣.

(٤) متفق عليه؛ البخاري في صحيحه - باب القراء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم - حديث رقم ٤٧٣٤، ومسلم في صحيحه، باب: مَنْ فَضَّائِلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَأُمِّهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - حديث رقم ٤٦٣٠.

(٥) مقدمة في أصول التفسير، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، ص ٧، ط. دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ١٤٩٠هـ / ١٩٨٠م.

وقواعد التحديث الذي يصب غالب مباحثه في تعظيم السنة بثبوتها وصيانتها عن الموضوع والضعيف قال عبد الله بن المبارك: (الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء)^(١). وكذا تقعيد علوم الشريعة كما في علم أصول الفقه؛ كما وصفه ابن تيمية بقوله (المقصود من أصول الفقه: أن يفقه مراد الله ورسوله بالكتاب والسنة)^(٢). وأيضاً الجهد المبذول في إعمال النصوص كلها دون إهمال شيء منها، وهذا هو الأصل في الكلام الإعمال لا الإهمال وإعمال الكلام أولى من إهماله.

٣- العناية باللغة العربية لفهم نصوص الشرع قال شيخ الإسلام ابن تيمية (وأيضاً فإن نفس اللغة العربية من الدين، ومعرفتها فرض واجب، فإن فهم الكتاب والسنة فرض، ولا يفهم إلا بفهم اللغة العربية، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب)^(٣).

٤- جهاد أهل السلف للمناوئين للنصوص ودحض شبههم ومقولاتهم، وقد وصف الإمام أحمد المناوئين بقوله: (الذين عقدوا ألوية البدع وأطلقوا عقال الفتنة فهم مختلفون في الكتاب مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم فنعوذ بالله من فتن الضالين)^(٤).

(١) رواه مسلم في المقدمة، ١/ ١٥.

(٢) مجموع الفتاوى (٤٩٧/ ٢٠).

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق د. ناصر عبد الكريم العقل، (١/ ٥٢٧)، ط ٧، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

(٤) الرد على الجهمية والزنادقة، ص ٥٦، ٥٧. وانظر: من معالم تعظيم نصوص الشريعة، د. عبد العزيز محمد العويد، ج ١ ص ٤٢١، ورقة علمية ضمن مجموعة أبحاث: مؤتمر «النص الشرعي: القضايا والمنهج»، الذي عقد في كلية الشريعة جامعة القصيم، عام ١٤٣٨هـ.

المبحث الأول

أسباب تعظيم السلف للنص الشرعي

وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول: تعظيم المتكلم به: وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: تعظيم النص من خلال النص نفسه، الذي هو: أوامر الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم:

يقول سبحانه تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنْ رَبِّ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾ سورة المائدة: (١٥)، ولا يمكن لأحد أن يتجاوز هذه الآية حين يتدبرها إلا وقد آمن بها ووقف عندها وهاب مخالفتها، فمن عظم الله تعالى طرح هواه، واتبع الكتاب والسنة، ونبذ ما سواهما، وهذه صفة أهل الإيمان واليقين والتقوى ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (٥١) ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ سورة النور: (٥١-٥٢)، فإذا جاء الأمر من الله تعالى في الكتاب أو السنة فلا مجال للاختيار أو التردد؛ بل يجب التسليم والانقياد والطاعة ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ سورة الأحزاب: (٣٦).

ومن أعرض عن ذلك، ولم يتبع ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم فقد حجب عنه ذلك الهوى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ إِنَّكَ اللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ سورة القصص: (٥٠)، ومن كان كذلك فهو مستحق للوعيد الشديد، والعذاب الأليم، قال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ سورة النور: (٦٣)، وإن من أعظم الضلال الذي يقع العبد بسببه في الفتنة والعذاب إهماله النصوص الشرعية المعصومة، ولجوءه إلى العقل القاصر، فيحكم أهواء البشر في نصوص الكتاب والسنة التي هي وحي من الله تعالى.

المسألة الثانية: تعظيم النص من خلال أقوال السلف:

السلف - رحمهم الله - قد حماهم الله من جهة سلامة القصد وقلة الفتن وسلامة الفهم فهم أبعد الناس عن الوقوع في مخالفة النص، ومن وقع منه خطأ ثم علم الحق رجع إليه دون مواربة ولا جدال.

ولهم مواقف وأقوال في تعظيم النص لا تكاد تحصى قولاً وعملاً، تقريراً ورداً منها قول ابن عباس رضي الله عنهما: «يا معشر المسلمين، كيف تسألون أهل الكتاب وكتابكم الذي أنزل على نبيه صلى الله عليه وسلم أحدث الأخبار بالله تقرأونه لم يشب؟ وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب بدّلوا ما كتب الله وغيروا بأيديهم الكتاب فقالوا: هذا من عند الله. ليشتروا به ثمناً قليلاً أفلا ينهاكم بما جاء من العلم عن مساءلتهم؟! لا والله ما رأينا منهم رجلاً يسألكم عن الذي أنزل عليكم» الحديث^(١).

ولقد كان عمر رضي الله عنه مدركاً لهذا المعنى الهام، ولهذا كان يمنع من الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خشية أن يشتغل الناس به عن القرآن، فكيف لو رأى اشتغال الناس بأرائهم وزبد أفكارهم وزبالة أذهانهم عن القرآن والحديث!!^(٢)، فالصحابة كانوا أشد الناس تعظيماً للنصوص الشرعية قولاً وفعلاً، ومن ذلك ما رواه الشيخان: عن أنس رضي الله عنه قال: كنت أسقي أبا عبيدة بن الجراح وأبا طلحة وأبي بن كعب شرباً من فضيخ التمر^(٣)، فأتاهم آتٍ فقال: إن الخمر قد حُرمت. فقال أبو طلحة يا أنس قم إلى هذه الجرة فاكسرها فقممت إلى مهراس لنا فضربت بها بأسفله حتى تكسّرت^(٤).

وروى البخاري ومسلم أيضاً: عن عمر بن أبي سلمة رضي الله عنهما قال: كنت غلاماً في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكانت يدي تطيش في الصحيفة فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يا غلام سم الله وكل بيمينك وكل مما يليك» قال: فما زالت تلك طعمتي بعد^(٥).

(١) الحديث: أخرجه البخاري، في كتاب التوحيد، برقم الأثر (٧٥٢٢).

(٢) أعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن القيم، ج ٤ ص ٣٧٦، ط. دار ابن الجوزي، السعودية، ١٤٢٣هـ، والمذاهب الفلسفية الإلحادية الروحية وتطبيقاتها المعاصرة، د. فوز بنت عبداللطيف كردي، ص ٧، ط ١. مركز التأصيل للدراسات والتأصيل، ٢٠١٤-٢٠١٥م.

(٣) الفضيخ: فَضَخَ الرُّطْبَةَ ونحوها من الرطب يَفْضَخُها فَضْخًا: شَدَّخَهَا والفضيخ هنا: شراب يُتخذ من البُسْرِ المفضوخ وحده، من غير أن تمسّه النار. انظر: لسان العرب (٣/ ٤٥)، (مادة: فضخ).

(٤) أخرجه البخاري، في كتاب الأطعمة، باب التسمية على الطعام، ح رقم (٥٣٧٦)، ومسلم، كتاب: الأشربة، باب: آداب الطعام والشراب وأحكامهما، ح (٢٠٢٢).

(٥) البخاري: كتاب الأشربة، باب نزل تحريم الخمر وهي من البسر والتمر، حديث رقم (٥٥٨٢)، ومسلم كتاب الأشربة باب تحريم الخمر وبيان أنها تكون من عصير العنب ومن التمر والبسر والزبيب وغيرها مما يسكر. (٣/ ٥٧٢) حديث رقم (٥).

ووجه الدلالة في هذين الحديثين: هو سرعة استجابة الصحابة ﷺ لأمر الله تعالى وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم، ففي الحديث الأول: بمجرد كلمة واحدة سمعها الصحابة: «إن الخمر قد حُرمت» بادروا إلى التخلص مما عندهم من الخمر، دون مناقشة أو مجادلة في الأمر، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على قوة الإيمان وتمكنه في قلوبهم.

والحديث الثاني: برغم صغر سن الصحابي، لكنه لم يكن أقل استجابة ممن سبقه من كبار الصحابة، فسرعان ما التزم قول النبي صلى الله عليه وسلم، حتى صار هذا صفة وعادة ملازمة له بعد ذلك، والأمثلة على ذلك عند الصحابة لا تكاد تحصى، فهم أشد الناس التزاماً بالنصوص الشرعية، وأسرعهم في تطبيق الأوامر والنواهي الشرعية، وسار على ذلك التابعون من بعدهم، وأئمة الإسلام.

فقد ورد عن الإمام مالك رحمه الله أنه قال: إنما أنا بشر، أخطئ وأصيب؛ فانظروا في قولي، فكل ما خالف الكتاب والسنة، فتركوه^(١). وروي عن الإمام الشافعي رحمه الله أنه قال: (لقد ألفت هذه الكتب، ولم أَل فيها، ولا بُدَّ أن يوجدَ فيها الخطأ؛ لأنَّ الله تعالى يقول: «وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا» سورة النساء: (٨٢)، فما وَجَدْتُمْ في كتبي هذه مما يخالف الكتاب والسنة، فقد رجعتُ عنه)^(٢). وقد كره الإمام أحمد أن يكتب فتاويه وَكَانَ يَقُولُ لَا تَكْتُبُوا عَنِّي شَيْئًا وَلَا تَقْلُدُونِي وَلَا تَقْلُدُوا فَلَانًا وَفُلَانًا وَخَذُوا مِنْ حَيْثُ أَخَذُوا^(٣).

فكل هذه النصوص وغيرها كثير تبين عظم اهتمام السلف بالنصوص الشرعية، والتزامهم بها قولاً وعملاً واعتقاداً، ولم يرد عن أحد منهم أنه خالف هذا المنهج، أو احتج بقياس فاسد أو نقل كاذب ليؤصل به قولاً أو حكماً.

وأخيراً فإنه من النصح للأمة حصر ما استجد من شبهات عصرية قد لا يتسع المقام لذكرها، والتي منها:

(١) رسائل وفتاوى الشيخ حمد بن ناصر بن عثمان بن معمر، ص ٢، (مطبوع ضمن مجموعة الرسائل والمسائل النجدية، الجزء الثاني)، حمد بن ناصر بن عثمان بن معمر النجدي التيمي الحنبلي (المتوفى: ١٢٢٥هـ)، ط دار العاصمة بالرياض ١٤١٢هـ.
(٢) تفسير الإمام الشافعي، جمع وتحقيق ودراسة: د. أحمد بن مصطفى الفران، ج ٢، ص ٦٣٠، ط ١، دار التدمرية، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

(٣) مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول، لأبي القاسم المقدسي، تحقيق: صلاح الدين مقبول، ص ٦١، ط. مكتبة الصحو الإسلامية - الكويت ١٤٠٣هـ.

شبّهات التحدي الواقع في مواجهة أصحاب الشبهات في المؤلفات والمواقع والتغريدات التي أخذت طريقها إلى الناس بحيث تحولت مجالس العامة إلى فتنة تدار فيها أقوال مرضى القلوب فمن حق الشريعة وحق الناس أن يتصدى الدعاة لهذه الشبهات ويفندوها بعلم وتأصيل، وينشروا ذلك حماية لعقول الناس ودينهم من مثل قولهم: البشرية لم تعد في حاجة إلى قيادتها في الأرض باسم السماء؛ فلقد بلغت سن الرشد، وأن لها أن تباشر شؤونها بنفسها^(١)، ومنها ما يُروجون له من مثل قولهم: فلقد حرر الإسلام العقل البشري من سلطان النبوة من حيث إعلان إنهاؤها كلية، وتخليص البشرية منها^(٢).

إن هؤلاء يريدون تحكيم العقل في نصوص الشرع، ومن ثم يصبح العقل بمثابة الصنم الممجّد، ويصبح الوحي تابعاً له، وهنا يقع الإنسان في الهاوية، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (والداعون إلى تمجيد العقل إنما هم في الحقيقة يدعون إلى تمجيد صنم سموه عقلاً، وما كان العقل وحده كافياً في الهداية والإرشاد وإلا لما أرسل الله الرسل)^(٣).

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى: وكل من كان له مسكة عقل يعلم أن فساد العالم وخرابه إنما ينشأ من تقديم الرأي على الوحي، والهوى على العقل، وما استحکم هذان الأصلان الفاسدان في قلب إلا استحکم هلاكه، ولا في أمة إلا فسد أمرها أتم الفساد... وأكثر أصحاب الجحيم هم أهل الآراء الذين لا سمع لهم ولا عقل؛ بل هم شر من الحمير، وهم الذين يقولون يوم القيامة «لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ» سورة الملك: (١٠)^(٤).

قال الطحاوي: (وَلَا تَثْبُتُ قَدَمُ الْإِسْلَامِ إِلَّا عَلَى ظَهْرِ التَّسْلِيمِ وَالِاسْتِسْلَامِ فَمَنْ رَامَ عِلْمَ مَا حُظِرَ عَنْهُ عِلْمُهُ وَلَمْ يَقْنَعْ بِالتَّسْلِيمِ فَهَمُّهُ حَجَبُهُ مَرَامُهُ عَنْ خَالِصِ التَّوْحِيدِ وَصَافِي الْمَعْرِفَةِ وَصَحِيحِ الْإِيمَانِ فَيَتَذَبَذِبُ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ وَالتَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ وَالْإِفْرَارِ وَالْإِنْكَارِ مَوْسُوسًا تَائِهًا شَاكَا لَا مُؤْمِنًا

(١) انظر: العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب، محمد الناصر ص ٢٠٤، ط ٢، مكتبة الكوثر الرياض ١٤٢٢-٢٠٠١م.

(٢) انظر: تعظيم النصوص الشرعية، د. إبراهيم بن محمد الحقييل، مقال منشور على موقع شبكة الألوكة بتاريخ ١١/١١/٢٠٠٧م، برابط:

<https://www.alukah.net/sharia./0/1454/>

(٣) موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول: ج ١ ص ٢١.

(٤) إعلام الموقعين، لابن القيم، ج ٢، ص ١٢٧.

مصدقاً ولا جاحداً مكذباً^(١). وقد روى البخاري عن الإمام محمد بن شهاب الزهري رحمه الله أنه قال: من الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ، وعلىنا التسليم^(٢).

فالمسلم ما سمي مسلماً إلا لتسليمه بما جاء في الشرع من نصوص، وتقديمه للوحي على العقل، وهذا هو طريق النجاة الذي سلكه من وفقه الله للنجاة، وتركه من أخلد إلى الأرض واتبع هواه.

المطلب الثاني: الإذعان للأمر الشرعي والتسليم له:

إن مبنى العبودية والإيمان بالله تعالى وكتبه ورسوله هو الإذعان لأوامر الشرع والتسليم لها، وإن من أسباب تعظيم السلف للنص أنهم يذعنون للأمر الشرعي ويسلمون له وهذا هو ديدنهم في نصوص الكتاب والسنة فهم يذعنون لأمر الله في العقائد والشرائع عملاً بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ سورة الأحزاب: (٣٦)، قال ابن جرير: لم يكن لمؤمن بالله ورسوله، ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله في أنفسهم قضاء أن يتخيروا من أمرهم غير الذي قضى فيهم، ويخالفوا أمر الله وأمر رسوله وقضاءهما فيعصوهما، ومن يعص الله ورسوله فيما أمراً أو نهياً (فقد ضل ضلالاً مبيناً) يقول: فقد جار عن قصد السبيل، وسلك غير سبيل الهدى والرشاد، وذكر أن هذه الآية نزلت في زينب بنت جحش حين خطبها رسول الله صلى الله عليه وسلم على فتاه زيد بن حارثة، فامتنعت من إنكاحه نفسها. وقيل: نزلت في أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط، وذلك أنها وهبت نفسها لرسول الله صلى الله عليه وسلم فزوجها زيد بن حارثة^(٣).

يقول ابن القيم -رحمه الله-: (إن من علامات تعظيم الأمر والنهي أن لا يحمل الأمر على علة تُضعِف الانقياد والتسليم لأمر الله -عز وجل-، بل يُسَلَّم لأمر الله -تعالى- وحُكْمه، ممتثلاً ما أمر به، سواء ظهرت له حكمة الشرع في أمره ونهيه أو لم تظهر، فإن ظهرت له حكمة الشرع في أمره ونهيه حمله ذلك على مزيد الانقياد بالبذل والتسليم لأمر الله ولا يحمله ذلك على الانسلاخ منه

(١) تخريج العقيدة الطحاوية، شرح وتعليق الشيخ الالباني ص ٤٣، ط ٢، المكتب الإسلامي بيروت، ١٤١٤هـ.

(٢) شرح الطحاوي، مجموعة دروس صوتية، د. ناصر العقل، برابط

<http://www.islamweb.net>، 25/10.

(٣) الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، لأبي عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين القرطبي، (٢٠ / ٢٧١ - ٢٧٢)، تحقيق:

أحمد محمد شاكر، ط ٥ مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

المطلب الثالث: إدراك آثار عدم توقيف النص:

والسلف يعلمون أن اتباع القرآن والسنة شرط للإيمان: كما قال تعالى: ﴿أَمِنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ ۚ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ غُفْرَانِكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ۝﴾ سورة البقرة: (٢٨٥)، وأن من لا يعظم نصوص القرآن والسنة فحري به أن يفقد الإيمان.

فنصوص القرآن والسنة إذا لم تعظم؛ فإن ذلك مظنة لفتح أبواب شرور كثيرة منها؛ رد بعض نصوصه وإهمالها أو إنكار القرآن ورفضه جميعاً، ومن لم يرفضه لفظاً فإنه يلجأ لباب التأويل المذموم فيصرف النص الشرعي عن معناه الراجح إلى معنى مرجوح بلا دليل يصرفه، فيقدمون عقولهم على النص ويحكمونها عليه عند التعارض أو يتعاملون مع القرآن بوصفه نصّاً أدبيّاً تراثيّاً تاريخيّاً، فلا يعتبرون القرآن الكريم كتاباً سماوياً مقدساً، فيقرأونه ويفسرونه ويفهمونه من هذا المنطلق وقد يفعلون أكثر من ذلك فيجعلون النص الشرعي للإتجار ويستخدمونه للكسب المادي، فقط كما فعل اليهود والنصارى بالتوراة والإنجيل، قال تعالى: ﴿وَلَا تَشْرَوْا بِآيَاتِي ثَمناً قليلاً﴾ سورة البقرة: (٤١). ولقد ذم الله تعالى من أنكر آياته، أو سخر من الوحي ووصفه بأنه سحر أو قول بشر، فتوعده وعيداً شديداً وأهانته إهانة بالغة حيث قال تعالى: ﴿إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ﴿١٨﴾ فَقُلَّ كَيْفَ قَدَرَ ﴿١٩﴾ ثُمَّ نُقِلَ كَيْفَ قَدَرَ ﴿٢٠﴾ ثُمَّ نَظَرَ ﴿٢١﴾ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ﴿٢٢﴾ ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ ﴿٢٣﴾ فَقَالَ إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ ﴿٢٤﴾ إِنَّ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ ﴿٢٥﴾ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴿٢٦﴾ وَمَا أَدرَكَكَ مَا سَقَرُ ﴿٢٧﴾ لَا تُبْقَى وَلَا نَذَرُ ﴿٢٨﴾﴾ سورة المدثر: (١٨ إلى ٢٨).

(١) انظر: الوابل الصيب من الكلم الطيب، ص ١٧، ط ٣، دار الحديث، القاهرة ١٩٩٧ م.

المبحث الثاني

مظاهر تعظيم السلف للنص الشرعي

وفيه مطالب

المطلب الأول: عدم التقدم بين يدي الله ورسوله.

من مظاهر تعظيم النص عند السلف أنهم لم يتقدموا بين يدي الله ورسوله فلا يخالفون كتاباً ولا سنة ولا يقدمون آراءهم وأهواءهم على القرآن والسنة أخذاً بقول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا نُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۖ وَانْقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ سورة الحجرات، الآية: (١). قال ابن جرير: (أي: لا تقدموا قولاً ولا فعلاً بين يدي الله وقول رسوله وفعله فيما سبيله أن تأخذه عنه من أمر الدين والدنيا، ومن قدّم قوله أو فعله على الرسول صلى الله عليه وسلم فقد قدّمه على الله تعالى؛ لأن الرسول صلى الله عليه وسلم إنما يأمر عن أمر الله عز وجل^(١)).

ويقول ابن القيم في معنى الآية: (أي: لا تقولوا حتى يقول، ولا تأمروا حتى يأمر، ولا تفتوا حتى يفتي، ولا تقطعوا أمراً حتى يكون هو الذي يحكم فيه ويمضيه،.. والقول الجامع في معنى الآية: لا تعجلوا بقول ولا فعل قبل أن يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أو يفعل^(٢)).

والآية ترشدنا إلى مجموعة من الآداب الواجبة في حق رسول الله صلى الله عليه وسلم، (فمن الأدب مع الرسول صلى الله عليه وسلم: أن لا يتقدم بين يديه بأمر ولا نهي، ولا إذن ولا تصرف. حتى يأمر هو، وينهى ويأذن، كما قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا نُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾، وهذا باقٍ إلى يوم القيامة ولم ينسخ. فالتقدم بين يدي سببه بعد وفاته كالتقدم بين يديه في حياته، ولا فرق بينهما عند ذي عقل سليم^(٣)).

ومن الآداب أيضاً ما ذكره ابن كثير بقوله: (وهذه آداب أدب الله بها عباده المؤمنين فيما يعاملون به الرسول صلى الله عليه وسلم من التوقير والاحترام والتبجيل والإعظام، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ

(١) تفسير الطبري: (٢٢ / ٢٧٢).

(٢) إعلام الموقعين، لابن القيم، ج ٢، ص ٩٢.

(٣) مدارج السالكين، لابن القيم، ج ٢، ص ٣٦٧، ت: محمد المعتصم بالله البغدادي، ط ٣، دار الكتاب العربي-بيروت، ١٤١٦هـ..

آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله أي: لا تسرعوا في الأشياء بين يديه، أي: قبله، بل كونوا تبعاً له في جميع الأمور، حتى يدخل في عموم هذا الأدب الشرعي حديث معاذ، إذ قال له النبي ﷺ حين بعثه إلى اليمن: «بم تحكم؟» قال: بكتاب الله. قال: «فإن لم تجد؟» قال: بسنة رسول الله. قال: «فإن لم تجد؟» قال: أجتهد رأيي، فضرب في صدره وقال: «الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله، لما يرضى رسول الله» فالغرض منه أنه آخر رأيه ونظره واجتهاده إلى ما بعد الكتاب والسنة، ولو قدمه قبل البحث عنهما لكان من باب التقديم بين يدي الله ورسوله^(١)

وعن مجاهد، في قوله: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا نُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾، قال: لا تفتاتوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء حتى يقضيه الله على لسانه^(٢). وعن قتادة، في قوله: إيا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله، قال: إن أنا ساء كانوا يقولون: لو أنزل في كذا، لو أنزل في كذا، وقال الحسن: هم قوم نحروا قبل أن يصلي النبي صلى الله عليه وسلم، فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يعيدوا الذبح.

وورد عن الضحاك يقول في قوله: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا نُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾، يعني بذلك في القتال، وكان من أمورهم لا يصلح أن يقضى إلا بأمره ما كان من شرائع دينهم. وقوله ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ﴾ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ، يقول: وخافوا الله أيها الذين آمنوا في قولكم، أن تقولوا ما لم يأذن لكم به الله ولا رسوله، وفي غير ذلك من أموركم، وراقبوه، إن الله سميع لما تقولون، عليم بما تريدون بقولكم إذا قلتهم، لا يخفى عليه شيء من ضمائر صدوركم، وغير ذلك من أموركم وأمور غيركم^(٣). ومعناها ظاهر، أي لا تقدموا قولاً ولا فعلاً بين يدي الله وقول رسوله وفعله فيما سبيله أن تأخذه عنه من أمر الدين والدنيا. ومن قدم قوله أو فعله على الرسول صلى الله عليه وسلم فقد قدمه على الله تعالى، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم إنما يأمر عن أمر الله عز وجل^(٤).

(١) تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، (٧/ ٣٦٤)، تحقيق: سامي بن

محمد سلامة، ط ٢، دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

(٢) نفس المصدر، (٧/ ٣٦٤).

(٣) تفسير الطبري، (٢٢/ ٢٧٦).

(٤) نفس المصدر، (١٦/ ٣٠٠).

المطلب الثاني: العمل بالنص:

من مظاهر تعظيم النص الشرعي عند السلف أنهم يؤمنون بكتاب الله تعالى وبأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم الصحيحة ويعملون بأحكامهما، قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّاسُ قَدْ جَاءَ تَكُفُّكُمْ مَوْعِظَةً مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاءً لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ سورة يونس، الآية: (٥٧).

وقد جاءت بعض الآيات من كتاب الله تعالى شديدة قاسية إزاء من أنكر آيات الله، أو سخر من الوحي ووصفه بأنه سحر أو قول بشر، فتوعده وعيداً شديداً وأهانته إهانة بالغة، قال تعالى: ﴿إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ۖ فَقِيلَ كَيْفَ قَدَّرَ ۖ ثُمَّ قِيلَ كَيْفَ قَدَّرَ ۖ ثُمَّ نَظَرَ ۖ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ۖ ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ ۖ فَفَالَ إِنَّ هَٰذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ ۖ إِنَّ هَٰذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ ۖ سَاطِلِيهِ سَقَرٌ ۖ وَمَا أَدْرَاكَ مَا سَقَرٌ ۖ لَا تُبْقَى وَلَا نَذَرٌ ۖ سورة المدثر، من الآية: (١٨ إلى ٢٨).

واتباع القرآن والسنة شرط للإيمان، قال تعالى: ﴿ءَاَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ ۖ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَاَمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكِيهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ ۖ لَا تَفْرِقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ ۖ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانُكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ۖ سورة البقرة، الآية: (٢٨٥).

فالسلف يحرصون على العلم النافع مع العمل الصالح المستقي من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، لأن العلم علماً: علم نافع يولّد عملاً، وينفع صاحبه في الدنيا والآخرة، وعلم غير نافع، لا ينفع صاحبه في الدنيا أو لا ينفع صاحبه في الآخرة، ففي صحيح مسلم عن زيد بن أرقم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول: «اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع ومن قلب لا يخشع، ومن نفس لا تشبع، ومن دعوة لا يستجاب لها»^(١) (٢).

قال معروف الكرخي^(٣): «إذا أراد الله بعبد خيراً ففتح له باب العمل، وأغلق عنه باب الجدل وإذا أراد الله بعبد شراً أغلق عنه باب العمل وفتح له باب الجدل»^(٤). والسلف يدركون أن الله سبحانه ذم العالمين الذين لا يعملون بعلمهم، حيث قال: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ سورة

(١) رواه مسلم، كتاب الذكر والدعاء، ورقمه (٢٧٢٢).

(٢) بيان فضل علم السلف على علم الخلف لابن رجب، ص: ١٧، ط دار الأرقم.

(٣) هو معروف بن فيروز أو فيروزان، أبو محفوظ البغدادي الكرخي، أحد الزهاد، مدحه الإمام أحمد. انظر ترجمته في: مناقب معروف الكرخي وأخباره لابن الجوزي، وتاريخ بغداد (١٣/ ١٩٩) وطبقات الحنابلة (١/ ٣٨١)، وسير أعلام النبلاء (٩/ ٥٣٣).

(٤) رواه أبو نعيم في الحلية (٨/ ٣٦١)، وابن الجوزي في مناقب معروف الكرخي (ص: ١٢٢-١٢٣).

الصف، الآيات: (٢،٣)، وهذه الآية نزلت توبيخاً من الله لقوم من المؤمنين، تمنوا معرفة أفضل الأعمال، فعرفهم الله إياها، فلما عرفوا قصرها، فعوتبوا بهذه الآية. عن ابن عباس قوله: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَمْ يَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ (٢) كِبَرُ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ يَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿ قال: كان قوم يقولون: والله لو أننا نعلم ما أحب الأعمال إلى الله؟ لعملناه، فأنزل الله على نبيه صلى الله عليه وسلم: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَمْ يَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ (٢) كِبَرُ مَقْتًا ﴿ ... إلى قوله: ﴿بَيْنَ مَرْصُوصٍ﴾ فدلهم على أحب الأعمال إليه. (١)

المطلب الثالث: إجراء النص على ظاهره:

من مظاهر تعظيم النص عند السلف؛ إجراؤهم نصوص القرآن والسنة على ظاهرها، والمقصود بظاهر النصوص هنا هو: مدلول اللفظ بمقتضى الخطاب لعربي لا ما يقابل النص عند متأخري الأصوليين، فالظاهر عندهم ما احتمل معنى راجحاً وآخر مرجوحاً، والنص هو ما لا يحتمل إلا معنى واحداً، (٢) يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (لفظة الظاهر قد صارت مشتركة، فإن الظاهر في الفطر السليمة، واللسان العربي، والدين القيم، ولسان السلف، غير الظاهر في عرف كثير من المتأخرين) (٣)، فالواجب في التعامل مع نصوص الوحي هو إجراؤها على ظاهرها المتبادر من كلام المتكلم، لأن في نفيه تكذيباً للمتكلم، واتهاماً له بالعجز وعدم القدرة على البيان عما في نفسه، أو عدم النصح للمكلف، وكل هذا ممتنع في حق الله سبحانه تعالى وجق رسوله الأمين صلى الله عليه وسلم (٤).

إن نصوص الصفات لا مجال للرأي فيها: فقد ذم الله تعالى اليهود على تحريفهم وبين أنهم بتحريفهم من أبعد الناس عن الإيمان فقال: ﴿أَفَنظَمُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ سورة البقرة، الآية: ٧٥. فالله ذم واستنكر على اليهود لأنهم حرفوا كلامه من التوراة فجعلوا الحلال حراماً وبالعكس وزادوا ونقصوا فتحريف نصوص

(١) انظر: تفسير الطبري: (٢٣/ ٣٥٠).

(٢) انظر: طريق الهداية: مبادئ ومقدمات علم التوحيد عند أهل السنة والجماعة، د. محمد يسري، ص ٣٠٩، ط ٣، دار اليسر، القاهرة ١٤٢٨هـ.

(٣) مجموع الفتاوى: (٣٣/ ١٧٥).

(٤) انظر: طريق الهداية - مبادئ ومقدمات علم التوحيد عند أهل السنة والجماعة، د. محمد يسري، ص ٣٠٩.

الصفات كذلك^(١)، وقال تعالى: ﴿مَنْ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾ النساء: ٤٦، فالله سبحانه ذم اليهود لأنهم كانوا يحرفون الكلم عن مواضعه إما بتغيير اللفظ أو المعنى أو بهما جميعاً وتحريف النصوص الصفات كذلك منهى عنه.^(٢)

ولهذا رفض السلف تلك التأويلات التي تخرج النصوص عن ظاهرها، لا سيما نصوص الصفات، حيث لا مجال للرأي فيها، ولأن تلك النصوص ظاهرة الدلالة لا خفاء فيها ولا احتمال، فإن كل ما جاء في القرآن والسنة من الوضوح وتحديد المراد ما لا يحتمل التلاعب به ولا بمعانيه، لأنه نزل على قوم أدركوا المراد به وآمنوا به واطمأنّت قلوبهم، ولم يحتاجوا إلى التأويلات التي اخترعها زعماء التعطيل^(٣)، ودليل ذلك كما قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: السمع والعقل:

أما السمع: فقوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ (١١٣) ﴿عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ﴾ (١١٤) ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ سورة: الشعراء، الآيات: (١٩٣-١٩٥)، وقوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ سورة: يوسف، الآية: (٢).. وقوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ سورة: الزخرف: (٣)، وهذا يدل على وجوب فهمه على ما يقتضيه ظاهره باللسان العربي إلا أن يمنع منه دليل شرعي فإنه يجب فهمه على ظاهره إلا إذا منع منه دليل شرعي فإنه يترك هذا الظاهر^(٤).

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ سورة: النحل، من الآية: ٩٨. فإن ظاهره متروك لدليل شرعي آخر هو أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستعيز عند الشروع في القراءة.^(٥) وأما العقل: فلأن المتكلم بهذه النصوص اعلم بمراده من غيره وقد خاطبنا باللسان العربي المبين فوجب قبوله على ظاهره وإلا لاختلفت الآراء وتفرقت الأمة.^(٦)

(١) انظر: فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، (١/ ١٥١)، ط ١، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، ١٤١٤ هـ.

(٢) انظر: تفسير السعدي (١/ ٣٥٤)، وانظر: القواعد المثل في صفات الله وأسمائه الحسنى، لابن عثيمين، ص ٣٦، ط. الجامعة الإسلامية المدينة المنورة ١٤٢١-٢٠٠١ م.

(٣) انظر: فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها، د. غالب عواجي، ج ٣ ص ١٢٥٥، ط. المكتبة العصرية الذهبية للطباعة والنشر، جدة، سنة ١٤٢٢-٢٠٠١ م.

(٤) القواعد المثل في صفات الله وأسمائه الحسنى، لابن عثيمين، ص ٣٣، ط. الجامعة الإسلامية المدينة المنورة ١٤٢١-٢٠٠١ م.

(٥) انظر: تفسير الرازي (٢٠/ ٩٢).

(٦) انظر: المجلى في شرح القواعد المثل في صفات الله وأسمائه الحسنى، لابن العثيمين، شرح: كاملة بنت محمد بن جاسم بن

فظاهر النصوص ما يتبادر منها إلى الذهن من المعاني، وهو يختلف بحسب السياق، وما يضاف إليه من الكلام، فالكلمة الواحدة يكون لها معنى في سياق، ومعنى آخر في سياق آخر، وتركيب الكلام يفيد معنى على وجه ومعنى آخر على وجه آخر.^(١) والسلف جعلوا الظاهر المتبادر من النصوص معنى حقاً يليق بالله عز وجل، وأبقوا دلالتها على ذلك، فهم الذين اجتمعوا على ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه، والذين لا يصدّق لقب أهل السنة والجماعة إلا عليهم، وقد أجمعوا على ذلك، كما نقله ابن عبد البر فقال: «أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يقيّمون شيئاً من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة».^(٢)

وقال القاضي أبو يعلى: (لا يجوز رد هذه الأخبار، ولا التشاغل بتأويلها، والواجب حملها على ظاهرها، وأنها صفات الله لا تشبه صفات سائر الموصوفين بها من الخلق، ولا يعتقد التشبيه فيها، لكن على ما روي عن الإمام أحمد وسائر الأئمة).^(٣)

وهذا هو المذهب الصحيح؛ لأنه تطبيق تام لما دل عليه الكتاب والسنة من وجوب الأخذ بما جاء فيهما حيث إن الحق إما أن يكون فيما قاله السلف، أو فيما قاله غيرهم. والثاني باطل، لأنه يلزم منه أن يكون السلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان تكلموا بالباطل تصريحاً أو ظاهراً، ولم يتكلموا مرة واحدة بالحق وهذا يستلزم أن يكونوا إما جاهلين بالحق، وإما عالمين به لكن كتموه، وكلاهما باطل، وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم، فتعين أن يكون الحق فيما قاله السلف دون غيرهم.^(٤)

وهناك من جعل الظاهر المتبادر من النصوص معنى باطلاً لا يليق بالله، وهو التشبيه، وهذا في نصوص الصفات وأبقوا دلالتها على ذلك، وهؤلاء هم المشبهة، ومذهبهم باطل محرم؛ لأنه

علي آل جهام الكواري، ص ٢٢٣، ط ١. دار ابن حزم، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.

(١) القواعد المثل في صفات الله وأسمائه الحسنى، ص ٣٦، بتصرف.

(٢) المصدر نفسه: ٣٨.

(٣) انظر: إبطال التأويلات لأخبار الصفات، لابن أبي يعلى، ج ٢، ص ٤٢، ت: محمد بن حمد الحمود النجدي، ط. دار إيلاف

الدولية، الكويت، وقد نقل ذلك عنه ابن عبد البر وشيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتوى الحموية» «مجموع الفتاوى» ج ٥ ص ٨٧-٨٩.

(٤) انظر: القواعد المثل في صفات الله وأسمائه الحسنى، ص ٣٨.

جناية على النصوص، وتعطيل لها عن المراد بها، فكيف يكون المراد بها التشبيه وقد قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ سورة: الشورى، من الآية: (١١)..^(١)

وأن العقل دل على مباينة الخالق للمخلوق في الذات والصفات، فكيف يحكم بدلالة النصوص على التشابه بينهما؟ والمفهوم الذي فهمه المشبه من النصوص مخالف لما فهمه السلف منها، فيكون باطلاً.^(١)

ومن الطوائف من جعلوا المعنى المتبادر من نصوص الصفات معنى باطلاً لا يليق بالله، وهو التشبيه، ثم إنهم من أجل ذلك أنكروا ما دلت عليه من المعنى اللائق بالله وهم أهل التعطيل، وسموا ذلك تأويلاً وهو في الحقيقة تحريف، ومذهبهم باطل لأنه صرف لكلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم عن ظاهره. فوجب حمل كلام الله ورسوله صلى الله عليه وسلم على ظاهره المفهوم باللسان العربي، ولأن صرف كلام الله ورسوله صلى الله عليه وسلم عن ظاهره إلى معنى يخالفه قول على الله بلا علم، وهو محرم لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ سورة الأعراف، الآية: (٣٣)، فالصارف لكلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم عن ظاهره إلى معنى يخالفه يخالفه قد قفاً ما ليس له به علم، وقال على الله ما لا يعلم من وجهين:

الأول: أنه زعم أنه ليس المراد بكلام الله - تعالى - ورسوله كذا، مع أنه ظاهر الكلام.

الثاني: أنه زعم أن المراد به كذا لمعنى آخر لا يدل عليه ظاهر الكلام.

وإذا كان من المعلوم أن تعيين أحد المعنيين المتساويين في الاحتمال قول بلا علم؛ فما ظنك بتعيين المعنى المرجوح المخالف لظاهر الكلام؟^(٢).

فصرف نصوص الصفات عن ظاهرها مخالف لما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وسلف الأمة وأئمتها، ومن ثم فهو باطل، قال شيخ الإسلام: «ومذهب سلف الأمة وأئمتها: أن يوصف الله بما ووصف به نفسه وبما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم، من غير تحريف ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل، فلا يجوز نفي صفات الله تعالى - التي وصف بها نفسه - ولا يجوز تمثيلها بصفات المخلوقين، بل هو سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ سورة الشورى، من الآية: (١١)، ليس كمثله شيء لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله... ومذهب

(١) انظر: المرجع السابق، ص ٤٠.

(٢) انظر: التعليق على القواعد المثل، للشيخ: عبد الرحمن البراك، ص ١١٦، ط. دار التدمرية، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

السلف بين مذهبين، وهدى بين ضالّين: إثبات الصفات، ونفي مماثلة المخلوقات؛ فقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ رد على أهل التشبيه والتمثيل. وقوله: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ رد على أهل النفي، والتعطيل، فالممثل أعشى، والمعتل أعمى، والممثل يعبد صنماً، والمعتل يعبد عدماً^(١).

ثم إن مذهب التعطيل يلزم عليه لوازم باطلة؛ وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم، فمن هذه اللوازم: أولاً: أن أهل التعطيل لم يصرفوا نصوص الصفات عن ظاهرها إلا حيث اعتقدوا أنه مستلزم أو موهم لتشبيه الله تعالى بخلقه، وتشبيه الله تعالى بخلقه كفر؛ لأنه تكذيب لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، قال نعيم ابن حماد: «من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيهاً»، ومن المعلوم أن أبطل الباطل أن يجعل ظاهر كلام الله تعالى وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم تشبيهاً وكفراً أو موهماً لذلك^(٢). ثانياً: أن الله تعالى لم يبين في كتابه ما يجب على العباد اعتقاده في أسمائه وصفاته، وإنما جعل ذلك موكولاً إلى عقولهم، يثبتون لله ما يشاءون، وينكرون ما لا يريدون وهذا ظاهر البطلان.

ثالثاً: أن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاءه الراشدين وأصحابه وسلف الأمة وأئمتها كانوا مقصرين في معرفة وتبيين ما يجب لله تعالى من الصفات، أو يمتنع عليه، أو يجوز إما لجهلهم أو لعدم بيانهم للأمة. إذ لم يرد عنهم حرف واحد فيما ذهب إليه أهل التعطيل في صفات الله تعالى وسمّوه تأويلاً وكلاً الأمرين باطل^(٣).

وهذه كلها لوازم باطلة، لا تصح عقلاً ولا نقلاً، بل هي مخالفة للنقل والعقل معاً، ولهذا أنكرها السلف والتابعون من بعدهم، يقول الحافظ ابن حجر -رحمه الله-: (وقد توسّع مَنْ تَأَخَّرَ عن القرون الثلاثة الفاضلة في غالب الأمور التي أنكرها أئمة التابعين وأتباعهم، ولم يقتنعوا بذلك حتى مزجوا مسائل الديانة بكلام اليونان، وجعلوا كلام الفلاسفة أصلاً يَرُدُّونَ إليه ما خالفه من الآثار بالتأويل -ولو كان مستكرهاً- ثم لم يكتفوا بذلك حتى زعموا أن الذي رتبوه هو أشرف العلوم، وأولاهها بالتحصيل، وأن من لم يستعمل ما اصطالحوا عليه فهو عاميٌّ جاهلٌ، فالسعيد من

(١) مجموع الفتاوى: ج ٥، ص ١٩٦.

(٢) انظر: التعليق على القواعد المثلّية، للشيخ: عبد الرحمن البراك، ص ١٢٨.

(٣) انظر: القواعد المثلّية في صفات الله وأسمائه الحسنى (ص: ٤١-٤٣) بتصرف.

تمسك بما كان عليه السلف، واجتنب ما أحدثه الخلف). ^(١)

المطلب الرابع: عدم معارضة النص بالعقل والهوى:

من مظاهر تعظيم النص عند السلف أنهم يقدمون النص على العقل والهوى، لأن العقول متفاوتة والأهواء مختلفة، والقول بتقديم العقل يوجب تعدد القول الحق، فبأي عقل تُحكم النصوص؟ هل بعقول الأشاعرة؟ أم بعقول المعتزلة؟ أم بماذا؟ إن الحق واحد لذا وجب تقديم الكتاب والسنة على العقل عند توهم التعارض، وإلا ففي حقيقة الواقع لا يمكن أن يتعارض النقل الصحيح مع العقل الصريح، وهذا من مسلمات منهج السلف.

لأن السلف ورثة الأنبياء والأنبيا أعلم بالله وبحقوقه وأسمائه وصفاته واليوم الآخر من غيرهم فيجب رد الأمر إليهم، فإذا علم الإنسان بالعقل أن هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعلم أنه أخبر بشيء، ووجد في عقله ما ينازعه في خبره، كان عقله يوجب عليه أن يسلم بموارد النزاع إلى من هو أعلم به منه، وأن لا يقدم رأيه على قوله، وأن يعلم أن عقله قاصر بالنسبة إليه، وأن الرسول صلى الله عليه وسلم أعلم بالله وأسمائه وصفاته واليوم الآخر منه، وأن التفاوت الذي بينهما في العلم بذلك أعظم من التفاوت الذي بين العامة وأهل العلم بالطب ^(٢).

ومن قواعد أهل السنة: أنه لا يمكن أن يتعارض صحيح المنقول مع صريح المعقول، ولهذا كتب شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمة الله- كتابه الماتع «درء تعارض العقل والنقل» حتى يثبت للقارئ أن صحيح النقل لا يمكن أن يتعارض مع صريح العقل السليم، وبناء على هذا فإنه يجب على الناظر أن لا يتسرع في الحكم على النصوص بأنها تخالف العقل، فقد يكون النقل ليس بصحيح، أو أن العقل ليس بصريح، ومن ثم ينبغي أن يعود الناظر إلى أسباب توهم التعارض وكيفية التعامل معها قبل التسرع بالحكم على النصوص أنها تتناقض مع العقل.

(١) انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، ج ١٣، ص ٢٥٣، ط دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن باز.

(٢) درء تعارض العقل والنقل، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، (١/ ١٤١)، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، ط ٢، جامعة الإمام، المملكة العربية السعودية، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م، وانظر: قواعد المنهج السلفي مصطفى حلمي، ص: ٢٥٣-٢٥٧، ط ٢، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ١٤٢٦-٢٠٠٥ م.

أيضاً لا بد من معرفة أن عقول البشر جميعاً وعلومهم مهما بلغت، لا يمكن أن تستقل بمعرفة أصول الدين على سبيل التفصيل لعجزها وقصورها عن ذلك، ولو كانت تستقل لما أرسل الله الرسل وأنزل الكتب، قال السفاريني: (لو كانت العقول مستقلة بمعرفة الحق^(١) وأحكامه لكانت الحجة قائمة على الناس قبل بعث الرسل وإنزال الكتب واللازم باطل بالنص ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾^(٢)، فكذا الملزوم^(٣).

وعلى سبيل الإجمال: فإن العقل يدرك أصول الدين لأن الله سبحانه فطر الخلق على ملة التوحيد ووهبهم عقولاً يهتدون بها إلى الحق ولذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (واعلم أن عامة مسائل أصول الدين الكبار ... مما يعلم بالعقل)^(٤).

ويستحيل عند السلف أن يتعارض العقل الصريح السالم من مرض الشبهات ومرض الشهوات، مع النقل الصحيح السالم من العلل والقوادح فلا يمكن تعارضهما لأن الذي خلق العقل هو الذي أنزل الشرع، وإذا ظهر تعارض بين الدليلين النقلي والعقلي، فلا يخرج عن أحد ثلاثة احتمالات: الأول: أن يكون أحد الدليلين قطعياً والآخر ظنياً، فيجب تقديم القطعي نقلياً كان أم عقلياً، وإن كان ظنيين فالواجب تقديم الراجح، عقلياً كان أم نقلياً. الثاني: أن يكون أحد الدليلين فاسداً، فالواجب تقديم الدليل الصحيح على الفاسد سواء أكان نقلياً أم عقلياً.

الثالث: أن يكون أحد الدليلين صريحاً والآخر ليس بذلك، فهنا يجب تقديم الدلالة الصريحة على الدلالة الخفية، لكن قد يخفى من وجوه الدلالات عند بعض الناس ما قد يكون بينا وواضحاً عند البعض الآخر، فلا تعارض في نفس الأمر عندئذ.

أما أن يكون الدليلان قطعيين - سنداً ومنتناً - ثم يتعارضان، فهذا لا يكون أبداً، لا بين نقليين، ولا بين عقليين، ولا بين نقلي وعقلي^(٥). وعلى هذا فلو فرض وجود تعارض بين العقل والنقل؛

(١) يعني على سبيل التفصيل وإلا فأصله معلوم بالفطرة .

(٢) سورة: الإسراء، من الآية: (١٥).

(٣) لوامع الأنوار البهية، للسفاريني، ج ١، ص ١٠٥، ط ٢. مؤسسة الخافقين ومكتبتها - دمشق، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

(٤) الفتاوى ٢٢٩/١٩ - ٢٣٠ .

(٥) انظر: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة، د. عثمان علي حسن، ص ٣٦٦، ط. مكتبة الرشد،

فسبب ذلك إما فساد في العقل لتلوّثه بمرض الشبهة أو مرض الشهوة، وإما لعدم صحة في النقل؛ وإما أن يكون التعارض نسبي أي بالنسبة لعالم معين يظهر له هذا التعارض، ولكن ليس هو كذلك في نفس الأمر.

وخلاصة القول في اعتقاد السلف في هذا الباب هو: (أن الأدلة العقلية الصريحة توافق ما جاء به الرسل، وأن صريح المعقول لا يناقض صحيح المنقول، وإنما يقع التناقض بين ما يدخل في السمع وليس منه، وما يدخل في العقل وليس منه)^(١).

المبحث الثالث

آثار تعظيم السلف للنص الشرعي

المطلب الأول: التوفيق لمراد الله ورسوله

تعظيم السلف لنصوص الكتاب والسنة من أبلغ أسباب توفيق الله تعالى لهم في فهم مراد الله من كلامه وفهم مراد نبيه صلى الله عليه وسلم، وهو من أعظم التقوى ويدخل في عموم قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ سورة البقرة، من الآية: (٢٨٢)، وهذا وعد من الله تعالى بأن من اتقاه علّمه، أي يجعل في قلبه نوراً يفهم به ما يلقي إليه، وقد يجعل الله في قلبه ابتداء فرقاناً، أي فيصلاً يفصل به بين الحق والباطل^(٢)، ومنه قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾ سورة الأنفال، من الآية: (٢٩)، فإذا اتقى العبد ربه - وذلك باتباع أوامره واجتناب نواهيه - وترك الشبهات مخافة الوقوع في المحرمات، وشحن قلبه بالنية الخالصة، وجوارحه بالأعمال الصالحة، وتحفظ من شوائب الشرك الخفي والظاهر بمراعاة غير الله في الأعمال، والركون إلى الدنيا بالعفة عن المال، جعل له بين الحق والباطل فرقاناً، ورزقه فيما يريد من الخير إمكاناً. قال ابن وهب: سألت مالكا عن قوله سبحانه وتعالى: «إن تتقوا الله يجعل لكم فرقانا» قال: مخرجاً، ثم قرأ «ومن يتق الله يجعل له مخرجاً» وقال ابن إسحاق: «فرقاناً» فصلاً بين الحق والباطل، وقال السدي: نجاة وقال الفراء: فتحاً ونصراً. وقيل: في الآخرة، فيدخلكم الجنة ويدخل الكفار النار.^(٣) فالتقوى هي سبيل السلف وبها يكون السداد في القول، ومن اتقى الله وسدد الله قوله صلح

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية، ج ٢، ص ٣٦٤.

(٢) تفسير القرطبي، ج ٣، ص ٤٠٦.

(٣) نفس المصدر، ج ٧، ص ٣٩٦.

عمله وغفر ذنبه وكان من جملة المطيعين الفائزين كما قال عز وجل: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ۖ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ الأحزاب، الآيات: (٧١، ٧٠). أي قصدًا وحقًا وصوابًا والقول السداد لا إله إلا الله وقيل: هو الذي يوافق ظاهره باطنه. وقيل: هو ما أريد به وجه الله دون غيره. وقيل: هو الإصلاح بين المتشاجرين. وهو مأخوذ من تسديد السهم ليصاب به الغرض. والقول السداد يعم الخيرات، فهو عام في جميع ما ذكر وغير ذلك ثم وعد عز وجل بأنه يجازي على القول السداد بإصلاح الأعمال وغفران الذنوب، وحسبك بذلك درجة ورفعة منزلة. (ومن يطع الله ورسوله) أي فيما أمر به ونهى عنه (فقد فاز فوزًا عظيمًا)^(١)

وهنا تلازم بين القول السديد وبين التقوى وسلامة المعتقد فالسلف الصالح حين آمنوا بالله واتفقوا وسلموا في معتقدهم وفقهم الله للقول الحق وصاروا يفهمون كلام الله وكلام رسوله على الوجه الصحيح الموافق لمعاد الله ومراد رسوله صلى الله عليه وسلم.

المطلب الثاني: فهم النص على وجهه:

من آثار تعظيم النص عند السلف أن الله سبحانه وتعالى وفقهم لفهمه على وجهه الصحيح، فإن صحة الفهم وحسن القصد من أعظم نعم الله تعالى، التي أنعم الله بها على عباده، كما قال ابن القيم: ما أعطي عبد عطاء بعد الإسلام أفضل ولا أجل منهما، فهما ساقا الإسلام، وقيامه عليهما، وبهما يأمن العبد طريق المغضوب عليهم، الذين فسد قصدهم، وطريق الضالين الذين فسدت فهمهم، ويصير من المنعم عليهم، الذين حسنت فهمهم وقصودهم، ومن يرى حال أهل البدع والمتكلمين الذين شطحوا في فهم النصوص عن وجهها الحقيقي فصاروا بين غال وجاف، يتضح له سلامة منهج السلف، وفساد مذاهب من سواهم، وهذا ظاهر في نصوص الاعتقاد وفيما يلي بيان الأمثلة على ذلك:

لقد عرف السلف أن صحة الفهم هي الركيزة الأساسية لصحة الاستدلال، ففهموا رضوان الله عليهم من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ۚ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ سورة: الشورى، من الآية: (١١)، إثبات الأسماء والصفات مع نفي التمثيل والتعطيل لا كما تقوله المعطلة من نفهم للأسماء

والصفات أو الصفات أو بعضها وفي الآية رد على الممثلة الذين يمثلون صفات الخالق بصفات المخلوق قال أبو حنيفة: لا يشبه شيئاً من خلقه. ثم قال بعد ذلك: وصفاته كلها خلاف صفات المخلوقين، يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا، ويرى لا كرؤيتنا^(١). وقال نعيم بن حماد: من شبه الله بشيء من خلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه. وقال إسحاق بن راهويه: من وصف الله بشيء فشبه صفاته بصفات أحد من خلق الله فهو كافر بالله العظيم، وقال: علامة جهنم وأصحابه دعواهم على أهل السنة والجماعة ما أولعوا به من الكذب -: أنهم مشبهة، بل هم المعطلة. وكذلك قال خلق كثير من أئمة السلف: علامة الجهمية تسميتهم أهل السنة مشبهة، فإنه ما من أحد من نفاة شيء من الأسماء والصفات إلا يسمي المثبت لها مشبهاً.^(٢)

والسلف أهل السنة لما أثبتوا جميع الأسماء والصفات، كان قولهم خيراً من قول الجميع كونهم الطائفة الوحيدة التي عملت بمقتضى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾؛ إذ كل طائفة عداها إنما عملت بشرط من هذه الآية وضيعت الشرط الآخر.^(٣)، ففهم السلف هذه الآية فهماً صحيحاً على وجهها الحقيقي الموافق لمراد الله ومراد رسوله.

وقد فهم السلف رضوان الله عليهم من قوله تعالى ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ سورة النحل، من الآية: (٥٠)، وقوله: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ سورة الأنعام، من الآية: (١٨)، وقوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ سورة فاطر، من الآية: (١٠)، أن الله فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه، كما دل على ذلك الكتاب وإجماع سلف الأمة^(٤) ونزع قوم إلى إفراط، وآخرون إلى التفريط فقال حلولية الجهمية: إن الله بذاته في كل مكان وقال معطلة الجهمية: ليس هو داخل العالم ولا خارجه، ولا فوق ولا تحت فقول السلف كما ترى وسط بين قول من جعله - تعالى عن قولهم - في كل مكان، وبين قول من جعله لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوق ولا تحت ففهم

(١) انظر: التحفة المهدية شرح العقيدة التدمرية، فالح مهدي آل مهدي، الدوسري، ج ٢ ص ٧٥، ط. مطابع الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة ١٤١٣هـ.

(٢) شرح الطحاوية لابن أبي العز، ص ٧٣-٧٤، ط الأوقاف السعودية.

(٣) وسطية أهل السنة بين الفرق، ص: ٣٢٧.

(٤) ابن تيمية، الفتاوى ٢ / ٢٩٧.

السلف هذه الآيات فهمًا صحيحًا على وجهها الحقيقي الموافق لمراد الله ومراد رسوله^(١). وفهموا السلف رضوان الله عليهم من قوله تعالى: ﴿وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ القيامة، الآيات: (٢٢، ٢٣)، وقال عن الكفار: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوُونَ﴾ المطففين، الآية: (١٥)، فلما حجب الكفار عن رؤيته عقوبة لهم دل على أن أهل طاعته يرونه. إن الله يرى في الآخرة بالآبصار عيانًا وأن أحدًا لا يراه في الدنيا بعينه. وقد كان السلف رضوان الله عليهم شديدي العناية بفهم نصوص الوحي والغوص في أعماق معانيها وإحكام دالاتها والوقوف على حكمها وأسرارها، مستشعرين قيمة النصوص الشرعية ومكانتها، وأنها كلام الحق سبحانه، المستحق للتعظيم والاحترام والتقدير، وتنزيله منزلته من العناية بمراده ليتحقق الامتثال له، فكان الصحابة يسألون عما يشكل عليهم، وهذا أمر مشهور عنهم رضي الله عنهم وقد صحَّ عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت لا تسمع شيئًا لا تعرفه إلا راجعت فيه حتى تعرفه^(٢)، وقال ابن مسعود رضي الله عنه: «والله الذي لا إله إلا هو ما أنزلت سورة من كتاب الله إلا أنا أعلم أين أنزلت، ولا أنزلت آية في كتاب الله إلا أنا أعلم فيمن أنزلت، ولو أعلم أحدًا أعلم مني بكتاب الله تبلغه الإبل لركبتُ إليه»^(٣).

وقد أفرط قوم في الإثبات فجاوزوا الحد، وقالوا: إنه سبحانه يرى في الدنيا والآخرة، وأنه يحاضر ويسامر وهذا قول بعض غلاة الحلولية^(٤)، وفرط قوم فقالوا: إنه لا يرى في الدنيا ولا في الآخرة. وهذا قول: الجهمية والمعتزلة^(٥)، وغيرهم من أهل البدع^(٦).

فقول السلف وسط بين من أثبت رؤيته تعالى في الدنيا والآخرة، وبين من نفاهما في الدارين؛ فأثبتوها في الآخرة دون الدنيا، ففهم السلف هذه الآيات على وجهها الحقيقي الموافق لمراد الله ومراد رسوله صلى الله عليه وسلم^(٧).

فالله سبحانه اختار هذه الأمة لتكون وسطًا بين الأمم واختار سلف هذه الأمة ليكونوا وسطًا

(١) انظر: الرد على الجهمية، الإمام أحمد بن حنبل، ١٠٥، ولع الأدلة، للجويني ٩٤-٩٥، وأساس التقديس، للفخر الرازي، ص ٤، الفتاوى، لابن تيمية ٢/ ٢٩٧.

(٢) رواه البخاري، في العلم، ح رقم (١٠٣).

(٣) رواه البخاري، في العلم، ح رقم (١٠٣).

(٤) انظر: الوصية الكبرى، ابن تيمية ج ١ ص ٢٩، وحادي الأرواح، لابن القيم، ص ٢٤١.

(٥) انظر: قولهم لدى القاضي عبد الجبار، في شرح الأصول الخمسة، ص ٢٣٢.

(٦) انظر: حادي الأرواح، لابن القيم، ص ١٩٦.

(٧) انظر: وسطية أهل السنة بين الفرق، محمد باكر محمد با عبد الله، ص ٣٢٩.

بين الفرق المتنازعة التي أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن افتراقها قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ سورة البقرة، من الآية: (١٤٣). إلخ، ويقول صلى الله عليه وسلم (وستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة إلخ) وهكذا في جميع أبواب العقائد والشرائع فإن السلف قد وفقهم الله سبحانه وتعالى لفهم نصوص الكتاب والسنة على وجهها الصحيح بخلاف أهل البدع والمتكلمين الذين شطحوا في مسالك الأهواء والبدع فمنهم الغالي ومنهم الجافي.

المطلب الثالث: التوفيق إلى اتباع المعتقد الحق:

من آثار تعظيم النص عند السلف أن الله سبحانه وتعالى وفقهم إلى المعتقد الحق، فكان من نتيجة هذا التوفيق ما يلي:

١- توفيق الله تعالى وتعظيم كلامه أصل في الإيمان الذي هو المعتقد الحق: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ سورة الأنفال، من الآية: (٢)..
 ٢- التسليم للنص الشرعي هو استجابة تحيا بها القلوب المؤمنة وتزكو بها الفطر السليمة، وهذا

من غايات المعتقد الحق: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ سورة الأنفال، من الآية: (٢٤).

٣- إن في عدم التسليم للوحي ظلمة وبعدا عن الحق والطمأنينة والحياة الطيبة: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾ سورة طه، من الآية: (١٢٤)..
 والقرآن أعظم الذكر. ﴿وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ هَلْ يَرَيْنَكُمْ مِنْ أَحَدٍ ثُمَّ انْصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ سورة التوبة، من الآية: (١٢٧).

المطلب الرابع: وحدة مصدر التلقي:

من آثار تعظيم النص عند السلف أنهم صاروا على مصدر واحد في تلقي النصوص فقد اقتصرُوا على كتاب الله وسنة رسوله في التلقي فمصادر السلف في تلقي العقيدة واحدة لا تتبدل ولا تتغير، هي: الكتاب، والسنة، والإجماع ولذا فإن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يجعل الالتزام بهذه المصادر الثلاثة في التلقي هو الفيصل بين السلف أهل السنة والجماعة وغيرهم من

أهل البدعة فيقول: (فمن قال بالكتاب والسنة والإجماع فهو من أهل السنة بالاعتقاد)^(١)، وكتب السلف في العقيدة المطول منها أو المختصر تبدأ بذكر مصدر التلقي في الاستدلال، الذي هو كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم. فمن كان مصدره في الاعتقاد: الكتاب والسنة سلم له اعتقاده، ومن اتخذ لنفسه مصدراً سواهما ضل وانحرف يقول ابن القيم -رحمه الله-: «كثيراً ما كان شيخ الإسلام -رحمه الله- يقول: من فارق الدليل ضل السبيل، ولا دليل إلا بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم»^(٢)، يقول ابن أبي العز الحنفي «كيف يرام الوصول إلى علم الأصول بغير ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم»^(٣)، وقال البيهقي، فأما أهل السنة فمعهولهم فيما يعتقدون الكتاب والسنة^(٤)، وقال الإمام أحمد: أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول اله - صلى الله عليه وسلم - وترك البدع^(٥).

وقال الأوزاعي -رحمه الله-: «ندور مع السنة حيث دارت»^(٦)، أي نفيًا وإثباتًا، ما ثبت في الكتاب والسنة أثبتناه، وما نفي في الكتاب والسنة نفينا. ويقول الإمام أحمد -رحمه الله-: «لا نصف الله إلا بما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم، لا نتجاوز القرآن والحديث»^(٧)، فهذا هو مصدر التلقي عند السلف محصوراً في كتاب الله وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم وهم مخالفون بذلك المتكلمين والمتصوفة وأهل البدع والأهواء فهؤلاء جعلوا مصادرهم العقل والهوى والوجد والذوق والكشف وبعضهم جعل مصادره كتب الفلاسفة من يونان ورومان^(٨).

(١) الفتاوى ٣/ ٣٤٦.

(٢) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة لابن القيم، ص ٩٠، ط، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية، ص ١٨.

(٤) مناقب الشافعي للبيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ص ٤٦٢، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط ١، مكتبة دار التراث - القاهرة، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.

(٥) شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١/، والفتاوى ١٠/ ٣٦٣.

(٦) رواه اللالكائي في شرح الاعتقاد (١/ ٦٤) ..

(٧) انظر: أفاويل الثقات، مرعي الكرمي الحنبلي، ص ١١٣، ت: شعيب الأرنؤوط، ط ١. مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٦ هـ.

(٨) رواه اللالكائي في شرح الاعتقاد (١/ ٦٤) ..

المطلب الخامس: وحدة منهج الاستدلال:

من آثار تعظيم النص عند السلف أنهم كانوا على منهج واحد في استدلالهم من الكتاب والسنة من خلال ما يلي:

أولاً: أن السلف يقتصرون في مصدر التلقي على الوحي كتاب الله وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - الصحيحة.

وذلك لأنهم يدركون أنه لا يتحقق رضا الله تبارك وتعالى والفوز بجنته والنجاة من عذابه إلا بالإيمان بهما والعمل بما جاء به، قال تعالى: ﴿فَإِنْ نَزَعْنَاهُ فِي شَيْءٍ فَردُّهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ سورة النساء: الآية (٥٩)، ويدل على هذا ما رواه عبد الله بن ثابت قال: «جاء عمر بن الخطاب إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله، إني مررت بأخي لي من قريظة فكتب لي جوامع من التوراة ألا أعرضها عليك، قال: فتغير وجه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال عبد الله: فقلت له: ألا ترى ما بوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال عمر: رضينا بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم رسولاً، قال: فسرى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم قال: والذي نفسى بيده لو أصبح فيكم موسى ثم اتبعتموه وتركتموني لضللتكم، إنكم حظي من الأمم، وأنا حظكم من النبيين»^(١).

ولأن السلف يوقنون أن ما ورد في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم الصحيحة حق وصدق، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (وأما خبر الله ورسوله فهو صدق، موافق لما الأمر عليه في نفسه، لا يجوز أن يكون شيء من أخباره باطلاً ولا مخالفاً لما عليه في نفسه، ويعلم من حيث الجملة أن كل ما عارض شيئاً من أخباره وناقضه فإنه باطل من جنس حجج السوفسطائية^(٢). ولأن السلف يوقنون أن دين الله كامل كما قال سبحانه: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ المائدة: ٣، وأن الكتاب والسنة مقدمان على العقل عند توهم

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده (٤٧٠-٤٧١)، وعبد الرزاق الصنعاني في المصنف (١١٣/٦) ورقمه (١٠١٦٤)، وانظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة موقف ابن تيمية من الأشاعرة، عبد الرحمن بن صالح بن صالح المحمود، ج ١ ص ٥٢، ط ١، مكتبة الرشد - الرياض، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م.

(٢) السوفسطائية: السفسطة: قياس مركب من الوهميات، والغرض منه تغليب الخصم وإسكاته، والسوفسطائيون: جماعة من فلاسفة اليونان، انظر: التعريفات للجرجاني، ص ٢٢٣، ط ١، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

التعارض، لذا فهم يلتزمون بنصوص من الكتاب والسنة، بمراعاة ألفاظهما عند بيان الأحكام في العقيدة، والشرعية فلا يستخدمون الألفاظ والمصطلحات غير الشرعية، فنصوص الكتاب والسنة توقيفية يتوقف فيها على ما جاء في الكتاب والسنة.^(١)

ثانياً: عدم الخوض في علم الكلام والفلسفة، والتحذير من ذلك.

فالسلف يحرصون على العلم النافع مع العمل لأن العلم علماً ويعتبرون علم الكلام والفلسفة من العلم الذي لا ينفع وقد تعوذ رسول الله صلى الله عليه وسلم من العلم الذي لا ينفع ففي صحيح مسلم عن زيد بن أرقم أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يقول: «اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع ومن قلب لا يخشع، ومن نفس لا تشبع، ومن دعوة لا يستجاب لها»^(٢) وقال معروف الكرخي^(٤): «إذا أراد الله بعبد خيراً فتح له باب العمل، وأغلق عنه باب الجدل وإذا أراد الله بعبد شراً أغلق عنه باب العمل وفتح له باب الجدل»^(٥).

كما أن السلف ينهون عن البدع، وعلى رأسها علم الكلام، فموقف السلف هو موقف ابن تيمية من الأشاعرة واضح ومشهور من علم الكلام، فقصة عمر رضي الله عنه مع صبيغ ابن عسل^(٦)، لما علم أنه يتبع متشابه الكلام ويسأل عنه، فضربه عمر ونفاه إلى البصرة - قصة مشهورة -^(٧) لذلك لما حدث يزيد بن هارون بحديث الرؤية، فقال له رجل: يا أبا خالد، ما معنى هذا الحديث؟

(١) نقض التأسيس المطبوع (٢/ ١١٠).

(٢) رواه مسلم، كتاب الذكر والدعاء، ورقمه (٢٧٢٢).

(٣) بيان فضل علم السلف على علم الخلف لابن رجب (ص: ١٧) ط دار الأرقم.

(٤) هو معروف بن فيروز أو فيروزان، أبو محفوظ البغدادي الكرخي، أحد الزهاد، مدحه الإمام أحمد. انظر ترجمته في: مناقب معروف الكرخي وأخباره لابن الجوزي، وتاريخ بغداد (١٣/ ١٩٩) وطبقات الحنابلة (١/ ٣٨١)، وسير أعلام النبلاء (٩/ ٥٣٣).

(٥) رواه أبو نعيم في الحلية (٨/ ٣٦١)، وابن الجوزي في مناقب معروف الكرخي (ص: ١٢٢-١٢٣).

(٦) هو صبيغ بن شريك بن المنذر بن قشع بن عسل التميمي، ويقال صبيغ بن عسل، نسبة إلى جده. ترجمته في: الإكمال لابن ماكولا (٥/ ٢٢١، ٢٠٦-٢٠٨)، والإصابة (٣/ ٤٥٨)، ترجمة رقم (٢٧١٤)، وتبصير المتنبه (٣/ ٤٩٥)، والوافي في الوفيات (١٦/ ٣٨٣).

(٧) رواها: الدارمي في سننه، رقم (١٤٦)، والآجري في الشريعة (ص: ٧٣)، واللالكائي في شرح السنة، رقم ١٣٦ -

١٤٠)، والصابوني في عقيدة السلف، رقم (٨٣-٨٥)، تحقيق: بدر البدر، ورواها غيرهم. انظر: الإصابة (٣/ ٤٥٨)، رقم الترجمة (٢٧٤١) ت البجاوي، والدر المنثور للسيوطي. أول سورة الذاريات.

فغضب وحرد^(١) وقال: ما أشبهك بصبيغ وأحوجك إلى مثل ما فعل به^(٢). وعمره عليه السلام روي عنه أنه قال: «إنه سيأتي أناس يجادلونكم بشبهات القرآن فخذوهم بالسنن، فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله». ^(٣)

والشافعي حذر من أهل الكلام حتى قال: «لأن يلقي الله العبد بكل ذنب ما خلا الشرك أحب إلي من أن يلقاه بشيء من الأهواء». ^(٤)

والسلف لم يحذروا من علم الكلام عجزاً أو جهلاً أو انشغالاً؛ ولكن لأن منهج علم الكلام يقوم على أسس تخالف منهج القرآن والسنة^(٥)، فالسلف لا يناظرون إلا بمنهج القرآن والسنة وعند الحاجة، يقول الآجري: (فإن قال قائل: فإن اضطر في الأمر - وقتاً من الأوقات - إلى مناظرتهم وإثبات الحجة عليهم، ألا يناظرهم؟، قيل: الاضطرار إنما يكون مع إمام له مذهب سوء، فيمتحن الناس ويدعوهم إلى مذهبه، كفعل من مضى في وقت أحمد بن حنبل - رحمه الله - : ثلاثة خلفاء امتحنوا الناس، ودعوهم إلى مذهبهم السوء، فلم يجد العلماء بدءاً من الذب عن الدين، وأرادوا بذلك معرفة العامة الحق من الباطل، فناظروهم ضرورة لا اختياراً، فأثبت الله عز وجل الحق مع أحمد بن حنبل ومن كان على طريقته وأذل الله العظيم المعتزلة وفضحهم وعرفت العامة أن الحق ما كان عليه أحمد ابن حنبل ومن تابعه إلى يوم القيامة). ^(٦)

ثالثاً: حجية الأحاديث النبوية الصحيحة في العقيدة والشريعة وقبول خبر الآحاد.

وهذا من مقتضيات شهادة أن محمداً رسول الله، فيجب تصديقه فيما أخبر، سواء كان عن الله أو صفاته أو مخلوقاته أو ما يستقبل من أمور الآخرة وغيرها من المغيبات فهو أعرف الناس بالخالق والمخلوق فقد بلغ جميع ما أنزل إليه من ربه، أتم بلاغ وأبينه حتى ترك أمته على المحجة البيضاء،

(١) «حرد» أي غضب واغتاظ وهم به. انظر: الصحاح، والمعجم الوسيط، مادة: «حرد».

(٢) عقيدة السلف للصابوني، تحقيق: الأخ ناصر الجديع - مطبوع على الآلة الكاتبة، رقم (٨٢).

(٣) رواه الدارمي رقم (١٢١)، واللالكائي رقم (٢٠٢)، والآجري في الشريعة (ص: ٥٢).

(٤) رواه البيهقي في: مناقب الشافعي (١/ ٤٥٢)، وفي الاعتقاد (ص: ٣٩)، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، وأبو نعيم في الحلية

(٩/ ١١١)، وابن عساكر في تبیین كذب المفتری (ص: ٣٣٧)، واللالكائي في شرح السنة، رقم (٣٠٠)، وابن أبي حاتم: كما في

توالي التأسيس لابن حجر (ص: ١١٠). وانظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة (١/ ٥٦ - ٥٧).

(٥) موقف ابن تيمية من الأشاعرة (١/ ٦٠).

(٦) الشريعة: ص: ٦٢، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة (١/ ٦١).

ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك لم يكتم شيئاً من ذلك^(١)، قال ابن المبارك: «إذا جاءك الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحضه له»^(٢).

فالسلف يأخذون الأحاديث الصحيحة، وينبذون الأحاديث الضعيفة والموضوعة وقد ميزوا هذه الأحاديث بتقييد أسانيدھا لتبين الصحيح من الضعيف فهم يحتجون بخبر الآحاد في العقائد بشرط صحته ويرون أنه يفيد العلم والقول بأن أخبار الآحاد لا تفيد العلم بدعة كبرى أحدثها المعتزلة، وتلقفها الأشاعرة فالسلف يأخذون بأحاديث الآحاد ويرون عدم التفريق فيها بين الأحكام والعقائد^(٣).

روي عن إسحاق بن راهويه قال: «دخلت على عبد الله بن طاهر، فقال لي: يا أبا يعقوب، تقول: إن الله ينزل كل ليلة؟، فقلت: أيها الأمير، إن الله تعالى بعث إلينا نبياً نقل إلينا عنه أخباراً، بها نحلل الدماء وبها نحرم، وبها نحلل الفروج وبها نحرم، وبها نبيح الأموال وبها نحرم، فإن صح ذا صك ذاك، وإن بطل ذا بطل ذاك، قال: فأمسك عبد الله»^(٤)، قال الأوزاعي -رحمه الله-: «ندور مع السنة حيث دارت»^(٥)، أي نفيًا وإثباتاً، ما ثبت في الكتاب والسنة أثبتناه، وما نفي في الكتاب والسنة نفينا. ويقول الإمام أحمد -رحمه الله-: «لا نصف الله إلا بما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم، لا نتجاوز القرآن والحديث»^(٦).

ولهذا كان من أهم ما ينبغي أن يهتم به المسلم وطالب العلم في الإيمان والاعتقاد والأصول والشرعية أن يصحح المصدر الذي يقيم عليه دينه واعتقاده ويلتزم به. وبالعكس من ذلك فإن أصحاب الأهواء ينهجون في مصادر الاستدلال، إلى تارة العقل، وتارة الوجد، وتارة المنطق، وتارة الرأي، وتارة الهوى، فكيف يستقيم لهم اعتقاد، أو يصح لهم إيمان، أو يسلم لهم طريق؟!

(١) موقف ابن تيمية من الأشاعرة (١ / ٦٢).

(٢) عقيدة السلف للصابوني (ص: ١٧٢) تحقيق: الأخ ناصر الجديع - مطبوع على الآلة الكاتبة وهو في طبعة بدر البدر (ص: ٢٩)، لكن عبارته «فاصغ له».

(٣) موقف ابن تيمية من الأشاعرة (١ / ٦٤).

(٤) ذكره البيهقي في الأسماء والصفات (ص: ٤٥٢).

(٥) رواه اللالكائي ١ / ٦٤.

(٦) انظر: أفاويل الثقات ص ٢٣٤، تذكرة المؤتسي شرح عقيدة الحافظ عبد الغني المقدسي (ص: ٤٥).

الخاتمة وتشمل أهم النتائج:

بعد أن وفقني الله تعالى لإتمام هذا البحث ظهرت لي من خلال هذه الدراسة عدة نتائج، لعل أهمها ما يلي:

أن السلف الصالح معظمون للنص الشرعي غاية التعظيم ومن وأسباب تعظيمهم للنص الشرعي:

- تعظيمهم للمتكلم به؛ رب العالمين سبحانه وتعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم.
- توقيرهم لصحابة الرسول صلى الله عليه وسلم خاصة السابقين منهم الذين هم أبعد الناس عن مخالفة النص الشرعي
- نصحا للأمة.

ومن مظاهر ذلك التعظيم:

- عدم التقدم بين يدي الله ورسوله فلا يخالفون كتاباً ولا سنة ولا يقدمون آراءهم وأهواءهم على القرآن والسنة.
- إيمانهم بما جاء فيه من آيات القرآنية وأحاديث نبوية صحيحة ويعملون بأحكامها.
- إجراؤهم نصوص القرآن والسنة على ظاهرها.
- يقدمون النص على العقل والهوى.

ولقد نتج عن تعظيم السلف للنص الشرعي آثار عظيمة وجليّة أهمها من يلي:

- وفقهم الله تعالى للوقوف على مراد الله ورسوله؛ وذلك بفهمهم للنص الشرعي على وجهه الصحيح.

- وفقهم الله سبحانه وتعالى إلى اتباع المعتقد الصحيح.
- عدم اختلافهم في مصادر التلقي، ومنهج الاستدلال.

قائمة أهم المصادر والمراجع:

١. إبطال التأويلات لأخبار الصفات، لابن أبي يعلى، تحقيق: محمد بن حمد الحمود النجدي، ط. دار إيلاف الدولية، الكويت.
٢. الاعتصام، لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، ط ١، دار ابن عفان، السعودية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٣. أعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن القيم، ط. دار ابن الجوزي، السعودية، ١٤٢٣هـ.
٤. أقاويل الثقات، مرعي الكرمي الحنبلي، ص ١١٣، ت: شعيب الأرنؤوط، ط ١. مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٦هـ.
٥. اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق د. ناصر عبد الكريم العقل، ط ٧، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
٦. الإمام ابن تيمية وقضية التأويل، د. محمد السيد الجليلند، ط ٣، مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
٧. بيان فضل علم السلف على علم الخلف لابن رجب، ط دار الأرقم.
٨. التحفة المهدية شرح العقيدة التدمرية، فالح مهدي آل مهدي، الدوسري، ج ٢ ص ٧٥، ط. مطابع الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة ١٤١٣هـ.
٩. تخريج العقيدة الطحاوية، شرح وتعليق الشيخ الالباني، ط ٢، المكتب الإسلامي بيروت، ١٤١٤هـ.
١٠. تذكرة المؤتسي شرح عقيدة الحافظ عبد الغني المقدسي، عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر ط ١، غراس للنشر والتوزيع، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
١١. التعريفات للجرجاني، ط ١، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
١٢. تعظيم النصوص الشرعية، د. إبراهيم بن محمد الحقييل، مقال منشور على موقع شبكة الألوكة بتاريخ ١ / ١١ / ٢٠٠٧م، برابط: <https://www.alukah.net/sharia/> / ١٤٥٤/٠
١٣. التعليق على القواعد المثلى، للشيخ: عبد الرحمن البراك، ص ١١٦، ط. دار التدمرية، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

١٤. تفسير الإمام الشافعي، جمع وتحقيق ودراسة: د. أحمد بن مصطفى الفرّان، ط ١، دار التدمرية، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
١٥. تفسير السعدي، المسمى: تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا، ط ١، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
١٦. تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقق: سامي بن محمد سلامة، ط ٢، دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
١٧. جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، تحقق: أحمد محمد شاكر
١٨. الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، لأبي عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين القرطبي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط ٥ مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
١٩. حقوق النبي صلى الله عليه وسلم على أمته، لمحمد خليفة التميمي، ط ١، مكتبة أضواء السلف، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
٢٠. درء تعارض العقل والنقل، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، ط ٢، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
٢١. الرد على الجهمية والزنادقة، للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: صبري بن سلامة شاهين، ط ١، دار الثبات للنشر والتوزيع، بدون.
٢٢. رسائل وفتاوى الشيخ حمد بن ناصر بن عثمان بن معمر (مطبوع ضمن مجموعة الرسائل والمسائل النجدية، الجزء الثاني)، حمد بن ناصر بن عثمان بن معمر النجدي التميمي الحنبلي (المتوفى: ١٢٢٥هـ)، ط دار العاصمة بالرياض ١٤١٢هـ.
٢٣. السنة قبل التدوين: محمد عجاج بن محمد تميم بن صالح بن عبد الله الخطيب، ط ٣، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
٢٤. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، مصطفى بن حسني السباعي، ط ٣، المكتب الإسلامي: دمشق - سوريا، بيروت - لبنان، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٢٥. سنن ابن ماجه: ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط. دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

٢٦. سير أعلام النبلاء: لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، ط ٣، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

٢٧. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي ط ٨، دار طيبة - السعودية، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م.

٢٨. شرح الطحاوي، مجموعة دروس صوتية، د. ناصر العقل، برابط www.almawakeel.com / www.almawakeel.com، ١٠ / ٢٥.

٢٩. شرح العقيدة الطحاوية: لصدر الدين محمد بن علاء الدين علي بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الأذرع الصالحى الدمشقي، تحقيق: أحمد شاكر، ط ١، وزارة الشؤون الإسلامية، والأوقاف والدعوة والإرشاد، ١٤١٨ هـ.

٣٠. الشريعة: أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الأجرى البغدادي، تحقيق: د. عبد الله بن عمر بن سليمان الدميحي، ط ٢، دار الوطن - الرياض / السعودية، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

٣١. صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط. دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٣٢. طريق الهداية: مبادئ ومقدمات علم التوحيد عند أهل السنة والجماعة، د. محمد يسري، ط ٣، دار اليسر، القاهرة ١٤٢٨ هـ.

٣٣. العباب الزاخر واللباب الفاخر: للحسن بن محمد الصفاني، ط. دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨١ م.

٣٤. العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب، محمد الناصر، ط ٢، مكتبة الكوثر الرياض ١٤٢٢-٢٠٠١ م.

٣٥. الفتاوى الكبرى، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، ط ١. دار الكتب العلمية، سنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٩٤ م.

٣٦. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، ط دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن باز.

٣٧. فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، ط ١، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، ١٤١٤ هـ.
٣٨. فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها، د. غالب عواجي، ط. المكتبة العصرية الذهبية للطباعة والنشر، جدة، سنة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٣٩. الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن جزم الظاهري، ط ٢. دار المعرفة - بيروت، ١٣٩٥ هـ.
٤٠. القاموس المحيط، اجمد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ط ٨، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م.
٤١. القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، لابن عثيمين، ط. الجامعة الإسلامية المدينة المنورة ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
٤٢. قواعد المنهج السلفي، مصطفى حلمي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٤٣. كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، عبد العزيز بن أحمد، علاء الدين البخاري، ط. دار الكتاب الإسلامي، بدون.
٤٤. كشف الكربة في وصف أهل الغربة (وهو مطبوع ضمن مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي)، دراسة وتحقيق: أبي مصعب طلعت بن فؤاد الحلواني، ط ٢، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.
٤٥. لسان العرب، لابن منظور، ط ٣، دار صادر - بيروت، ١٤١٤ هـ.
٤٦. لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة، لأبي المعالي الجويني، تحقيق: د. فؤاد حسين محمود، ط ٢، عالم الكتب - لبنان، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.
٤٧. لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرر المضية في عقد الفرقة المرضية، لشمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي، ط ٢، مؤسسة الخافقين ومكتبتها - دمشق، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م.
٤٨. المجلى في شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، لابن العثيمين،، تأليف: كاملة بنت محمد بن جاسم بن علي آل جهام الكواري، ط ١. دار ابن حزم، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢م.
٤٩. مجمل اللغة لابن فارس، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط ٢، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.
٥٠. مجموع الفتاوى، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد

الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ط، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٥١. مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، ط ٥، المكتبة العصرية - بيروت - ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م..

٥٢. مختصر الأسئلة والأجوبة الأصولية على العقيدة الواسطية، عبد العزيز المحمد السلطان، ط ١٠، الرياض - المملكة العربية السعودية (وقف لله تعالى)، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٥٣. مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول، لأبي القاسم المقدسي، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، ط. مكتبة الصحو الإسلامية - الكويت ١٤٠٣هـ.

٥٤. مدارج السالكين، لابن القيم، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، ط ٣، دار الكتاب العربي - بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٥٥. المذاهب الفلسفية الإلحادية الروحية وتطبيقاتها المعاصرة، د. فوز بنت عبداللطيف كردي، ط ١. مركز التأصيل للدراسات والتأصيل، ١٤٢٥هـ - ٢٠١٤م.

٥٦. المستدرک على الصحيحين: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط ١، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٥٧. مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي ط ١، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٥٨. معتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات، للبيهقي، ط ١. أضواء السلف، الرياض، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٥٩. معجم مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م.

٦٠. مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة لابن القيم، ط، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦١. مقدمة في أصول التفسير، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، ط. دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ١٤٩٠هـ/ ١٩٨٠م.

٦٢. من معالم تعظيم نصوص الشريعة، د. عبد العزيز محمد العويد، ورقة علمية ضمن مجموعة

- أبحاث: مؤتمر «النص الشرعي: القضايا والمنهج»، الذي عقد في كلية الشريعة جامعة القصيم، عام ١٤٣٨هـ.
٦٣. مناقب الشافعي للبيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط١، مكتبة دار التراث - القاهرة، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.
٦٤. منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة، د. عثمان علي حسن، ط. مكتبة الرشد، ١٤١٥هـ.
٦٥. منهج النقد في علوم الحديث، د. نور الدين عتر، ط٣، دار الفكر، دمشق، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م.
٦٦. موسوعة القواعد الفقهية، محمد صدقي بن أحمد بن محمد آل بورنو أبو الحارث الغزي، ط١. مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، سنة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
٦٧. موطأ الإمام مالك: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.
٦٨. موقف ابن تيمية من الأشاعرة، عبد الرحمن بن صالح بن صالح المحمود، ط١، مكتبة الرشد - الرياض، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م.
٦٩. النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، ط، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
٧٠. الوابل الصيب من الكلم الطيب، ابن القيم الجوزية، تحقيق: سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٩، ٣ م.
٧١. وجوب لزوم الجماعة وترك التفرق، جمال أحمد بادي، ص ٢٧٦-٢٧٧ ط. دار الوطن للنشر.
٧٢. وسطية أهل السنة بين الفرق، محمد با كريم محمد با عبد الله، ص ٣٢٩، ط١، دار الراية للنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.